www.kassioun.org

1024

الاثنين 28 حزيران 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

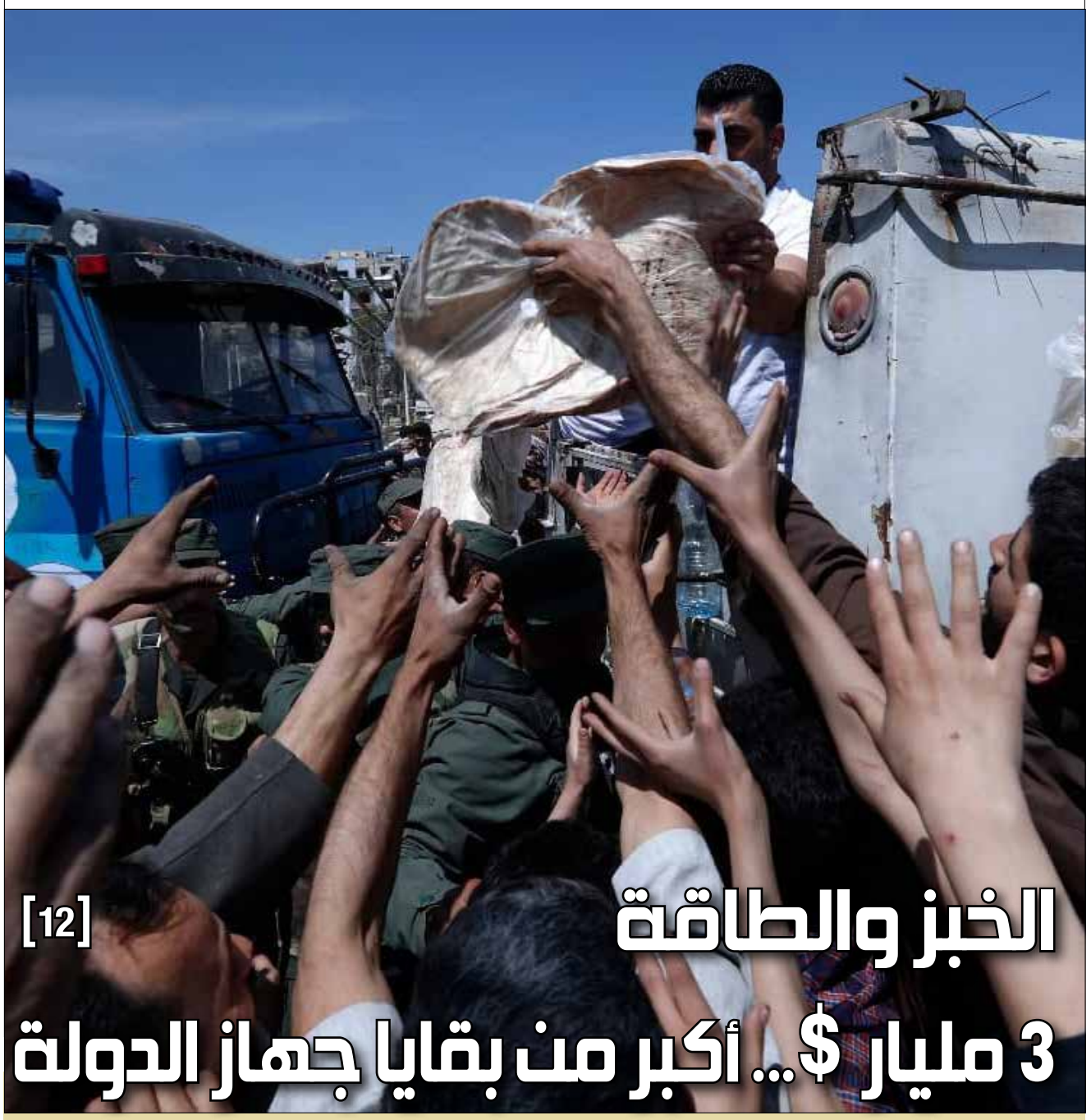

الخبز والطاقة [12]

3 مليار $... أكبر من بقايا جهاز الدولة

الافتتاحية

رهان الوطنيين السوريين

لم تكشف قمة 16 حزيران الروسية- الأمريكية حتى الآن عن النتائج التفصيلية بما يخص سورية، إلا عبر حديث عن بحث مشترك لإيجاد مخرج في القضايا الإنسانية، إضافة إلى توضّح أن هنالك عملاً مشتركاً حول آلية تنفيذ القرار 2254. رغم ذلك، فإنّ الحركة النشيطة التي تجري هذه الأيام، وستجري خلال الأسابيع القليلة القادمة بما يخص سورية، تشير بوضوح إلى أنّ القمة نفسها هي من قدحت زناد هذا النشاط.

بين الأحداث التي شهدتها وتشهدها هذه الفترة، هنالك اجتماع المجموعة المصغرة الغربية الذي سيجري يوم الاثنين 28 من الجاري، وسيجري موسّعاً هذه المرة؛ بإضافة أعضاء من مجموعة السبع وتركيا وقطر الذين يحضرون معاً مؤتمر التحالف ضد داعش. وهنالك أيضاً اجتماع أستانا الذي سيجري في العاصمة الكازخستانية «نور سلطان» في الفترة من 6-8 من الشهر القادم... إضافة إلى جملة من اللقاءات والتحركات والتصريحات التي توحي بأنّ هنالك ما يشبه سباقاً، أو تنافساً بما يتعلق بتطبيق القرار 2254، بالتوازي مع عملية الحوار الثنائي الجارية.

إنّ القمة الروسية الأمريكية نفسها، لم تأت إلّا في سياق محدد- من وجهة النظر الأمريكية- هو محاولة واشنطن إدارة عملية تراجعها بالمعنى الدولي، ومحاولة تأخير أو إيقاف ذلك التراجع إنْ أمكنْ، وذلك ضمن ثلاثة محاور أساسية:

أولاً: محاولة الوصول إلى صفقات تؤمّن لها أقل الخسائر ضمن عمليات الانسحاب التي تقوم بها، والتي ستقوم بها خلال الفترة القادمة، وخاصة من منطقتنا. والأفضل- من وجهة النظر الأمريكية- أن يكون في كل من تلك الصفقات «مسمار جحا» يمكّن الأمريكي منّ العودة لاحقاً، حين يصبح قادراً على ذلك «ضمن افتراضه أنه سيتغلب في وقت ما على أزمته وتراجعه العام».

ثانياً: عمليات الانسحاب غرضها هو تركيز القوى صوب الصين التي تمثّل «الخطر الأكبر».

ثالثاً: في سياق عمليات الانسحاب- الاضطرارية بالمعنى التاريخي- تحاول واشنطن عقد صفقات مع الروس خاصة، ضمن أمل عبثي هو أن تُضعف التحالف الروسي- الصيني، أو على الأقل أن تُحيّد الروس في صراعها مع بكين، بل ويصل الحلم الهذياني ببعض المحللين الأمريكيين إلى الحديث عن الوصول بالدول الثلاث إلى حالة تقف فيها على مسافات متساوية من بعضها البعض...

ينطبق المنطق العام السابق على التعامل الأمريكي مع الملف السوري أيضاً، ومع تطبيق القرار 2254؛ حيث تحاول واشنطن نسف جوهر القرار المتمثل بإنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، عبر الوصول إلى صفقة تتضمن مسمار جحا أو أكثر، لعلمها أنّ الحل في سوريّة بات ضرورة سواء بالمعنى الداخلي، أو الإقليمي، أو حتى الدولي «ضرورة بالنسبة للروس والأمريكان على حد سواء، وكلٌ لأسباب تختلف عن الآخر حد التناقض».

بهذا المعنى، فإنّ احتمالات انفتاح الباب أمام تطبيق القرار 2254 في آجال قريبة، هي احتمالات قائمة. والرهان الأمريكي- الصهيوني، وبالتخادم- المباشر وغير المباشر- مع المتشددين وتجار الحرب من الأطراف السورية، هو أن يُطبّق 2254 بالطريقة الأمريكية، أي بطريقة تنسف جوهره، عبر إفراز بنية مفخخة لسورية القادمة؛ بنية ضعيفة وفاسدة وتابعة اقتصادياً ومهيئة للتفتت اللاحق.

بالمقابل، فإنّ رهان الوطنيين السوريين على الشعب السوري بالدرجة الأولى، وعلى أنفسهم، وعلى تقاطع مصالح الشعب السوري مع مصالح القوى الصاعدة دولياً، والتي تتكثف بضرورة استقرار سورية استقراراً حقيقياً... الرهان هو تطبيق 2254 بنصه وجوهره، وبطريقة يتم فيها نزع كلّ الألغام، أو تقليلها إلى الحد الأدنى. وهذا الطريق هو الذي على الوطنيين من كل الجهات تجميع جهودهم لشقه، والسير عبره حتى النهاية، لمصلحة سورية والسوريين، ولن يكون هذا أول اختبار يجتازه الشعب السوري بنجاح ضمن تاريخه الوطني...

شؤون عمالية

مكافحة فساد تثير السخرية

04

ملف «سورية 2021»

ما هي القصة الحقيقية لتغريدة الخارجية الأمريكية

06

ملف «سورية 2021»

متى سترفع الولايات المتحدة عقوباتها عن سورية؟

07

شؤون محلية

الخبز... آلية جديدة وتخفيض دعم جديد!

11

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال وإغلاقات المعامل

يقول المثل الشعبي «فوق الموتة عصة قبر» وهذا المثل ينطبق إلى حد بعيد على ما وصل إليه العمال في أوضاعهم المعيشية والحياتية وتأتي عصة القبر ما يلاقيه العمال من تهديد سافر بأن يصبحوا في «ليلة ما فيها ضو قمر» في الشوارع يتسكعون باحثين عن عمل ولكن أين سيجدون العمل وكيف سيجدونه؟ أسئلة على لسان العمال المصروفين من عملهم ليس بسبب باب العقوبات في قانون العمل وليس لضعف إنتاجيتهم أو سوء أخلاقهم لا سمح الله بل لأسباب خارجة عن إرادتهم وإرادة صاحب عملهم.

في الآونة الأخيرة أعلنت الحكومة عن جملة قرارات مفادها ألّا تبقي في جيوب الشعب السوري قرشاً واحداً ومن ضمنهم أصحاب المعامل والفعاليات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج حيث أخذت الحكومة تحت شعار الإصلاح الضريبي فرض إتاوات باهظه يصل بعضها للمليارات من الليرات السورية وهذه الضرائب الباهظة جعلت أصحاب المعامل يفكرون بطريقة أهون الشرّين وهو إغلاق المعمل وتسريح العمال وتصدير الأموال إلى الخارج ليبدؤوا من جديد بتأسيس مشاريعهم الجديدة وتشهد على مثل هذه الحالات وهي تتسارع في الآونة الأخيرة أسواق مصر والأردن وتركيا وانتقل الدور الآن إلى الصومال حيث أعطت تسهيلات مهمة للمستثمرين السورين كي يستثمرون فيها والحبل على الجرار إن استمر الوضع على ما هو.

واضح من الإجراءات الحكومية أنها تريد ملء خزائنها التي قاربت على الفراغ وهذا عبر عنه واحد من أركانها العاملين على السير قدماً بهكذا سياسة مالية ضرائبية غير محسوبة العواقب وفي الاتجاه غير الصحيح وستحمل هكذا سياسة ضريبية وهي باتجاه واحد مخاطر كبيرة اجتماعية وسياسية واقتصادية ولن تكون آثارها محدودة.

البطالة سيرتفع منسوبها وقطاع الإنتاج سيخسر مواقعه وإمكاناته وسيتعزز دور قوى الفساد والنهب الكبيرين حيث سيطورون آلياتهم في نهب ما تبقى من ثروة وهم خارج المساءلة سواء القانونية منها أم الضريبية وهذا يعني زيادة تراكم الحطب الذي يعيد إنتاج الأزمة أي أن تبقى البلاد والعباد في الأزمة المستعصية إلى هذه اللحظة عن الحل المفترض أن يكون حلاً يؤمن مصالح الشعب السوري ومنها حقه في ثروته التي تنهب على عينك يا تاجر.

حكومة العمال والفلاحين..
أم حكومة رأس المال؟

أكثر القضايا عرضة للمخالفات الدستورية، والتي كانت آثارها موجعة هي القضايا المتعلقة بمصالح وحقوق الفقراء، ومنهم العمال الذين كان وقع الأزمة عليهم شديداً، ومع هذا فإن «الناطقين» المفترضين باسمهم تحت قبة البرلمان حيث «يضم بين جنباته حسب قانون الانتخابات 50% عمال وفلاحين» ولكن لا أثر لمصالح وحقوق العمال والفلاحين في هذه المواقع أو في غيرها من المواقع الأخرى حيث يغضون الطرف عنها، وخاصة مستوى معيشتهم الذي وصل إلى مستويات لا يُسَرُّ منها العدو ولا الصديق، وهي استحقاق دستوري بامتياز كما يقال حمّل الدستور الحكومات مهمة تطبيقه وتنفيذه.

■ عادل ياسين

وهذا ما لم تقم به الحكومات المتعاقبة، بل ذهبت بعيداً في اتخاذ الإجراءات الكفيلة على إدامة فقرهم وتعتيرهم، وفي هذا السياق وللعلم لم نر من يمارس دوره الرقابي التشريعي والقضائي من أجل محاسبة الحكومات على فعلتها وانحيازها نحو قوى رأس المال، باعتبارها مكلفة دستورياً في تأمين فرص العمل ومستوى معيشي كريم للشعب السوري بأغلبيته الفقيرة، بسبب.

أولاً غياب الدور الفاعل لأصحاب المصلحة في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم وثانياً لغياب الحريات الديمقراطية والحريات النقابية التي تمكنهم من ذلك إذا ما تمكنوا منها.

وعلى سيرة الوضع المعيشي للمعترين جميعاً عمالاً وفلاحين وحرفيين ومهمشين وأبناء السبيل وغيرهم، وعلى سيرة أن الحكومة «تبدع» بحلولها لجهة تخليص الناس الذين تم ذكرهم من محنتهم وذلك بأن ينتظروا «فرج الله» القادم وهذا الفرج القادم قد ربطه وزير المالية بتصريح له مؤخراً بتوفر الموارد للدولة التي يتم تأمينها من رفع نسبة الضرائب والرسوم حيث الخزينة ستمتلئ وبعدها ستمن الحكومة على العمال والعاملين بأجر بأنها ستزيد لهم الأجور وغير هذا الكلام لا يوجد كلام عند الحكومة لزيادة الأجور لأن المصادر الأخرى التي يمكن زيادة الأجور من خلالها بدون مخاطر اقتصادية ممنوع الاقتراب منها وهي محرمات والمقصود بهم الذين نهبوا ثروة البلاد والعباد.

الحكومة تطرح العديد من الأفكار والتوجهات منها المشاريع الصغيرة ومنها تأمين فرص عمل وتعلن عن مسابقات يتقدم لها ألاف العاطلين عن العمل تخفيضاً لنسب البطالة ولكنها تصطدم بقضايا كثيرة تمنع تحقيق هذا الهدف، هدف التشغيل في المعامل والمؤسسات «المعامل ذات النقص الكبير في عدد عمالها» وأهمها الحد الأدنى للأجور المعلن والذي لا يكفي لثمن طعام أو دخان للعامل يومياً وبالتالي عزوف العمال عن العمل على أساس الحد الأدنى المعمول به حالياً، يعبر عن مأزق حقيقي للحكومة لتطبيق ما تقوله حول الانتاج وتطويره وهو غياب العنصر الأهم في العملية الانتاجية، ولكن لم تقل لنا الحكومة بسياق عرضها علينا زيادةً لفرص العمل كيف ستؤمن تلك الفرص لملايين العاطلين والمعطلين عن العمل؟ أليس تأمين فرص العمل يحتاج إلى استثمارات كبيرة؟ يعني يحتاج إلى موارد تقول الحكومة بأنها لا تملكها بالقدر الكافي من أجل زيادة الأجور، فكيف ستؤمنها للاستثمار الذي سيؤمن فرص عمل وينمي العملية الانتاجية؟ أم أن تأمين فرص العمل يكون بما سيأتي للبلد من استثمارات المحسنين في المشرق والمغرب، وعندما يأتون للاستثمار، أليس في حساباتهم الاقتصادية والسياسية المردود الذي سيحصلون عليه سياسياً واقتصادياً؟ لأنه ليس هناك شيء لوجه الله في عالم رجال الأعمال والاستثمار، وكل شي بحسابه «وحكلي لحكلك».

أيها «السادة» الشعب السوري بأغلبيته الفقيرة قد خبر سياساتكم وما جرته عليه من ويلات وظلم، وجعلته يهيم على وجهه في أركان المعمورة باحثاً عن مأوى يستظل تحته، وعن فرص عمل لم يستطع أن يجدها في موطنه، واليوم تَعِدونه بما هو فاقد له و«عمتعملوا له البحر طحينه» مع أن الطريق إلى خلاص الناس من أوضاعهم التي يعيشونها، أو على الأقل تحسينها، بيِّنٌ واضح، وهو جيوب من سرقوه وحرموه من حقه، فيما ينتجه من ثروة جرى الاستيلاء عليها بأشكال وألوان يخبرها أصحاب الحل والعقد!

كيف يحصل العمال على حقوقهم

عندما تضعف النقابات ينحصر عملها في معالجة قضايا وأمور بعيدة كل البعد عن الواقع الذي وصلت إليها الطبقة من البؤس والفقر والحرمان لحقوقها التشريعية والمعيشية، إلى درجة تصبح بها النقابة عاجزة تماماً، وتغض الطرف عن الأسباب الحقيقية التي أوصلت العمال إلى ما آلت الأوضاع إليها اليوم، وتقوم بتقديم التنازلات لمصلحة أرباب العمل سواء الدولة أو القطاع الخاص، وتعمل على تقديم المسكنات للطبقة العاملة فيما يتعلق بقضاياها الحقيقية ولا تقوم بمعالجتها، وبهذا فهي تساهم في عرقلة تقدم الطبقة العاملة المتجهة إلى الأمام، وتصبح هذه الطريقة في العمل أيضاً عقبة أمام الحركة النقابية بدلاً من أن تكون أداة لتقدمها وتطورها، حيث تتحول النقابة إلى العمل البيروقراطي المكتبي الرتيب ووسيط بين الإدارات أو رب العمل وبين العمال، مما يفقدها صلاتها وهيبتها بين صفوف العمال على خطوط الإنتاج وسط المعامل وكافة المواقع العمالية سواء قطاع دولة أو قطاعاً خاصاً.

■ نبيل عكام

البيروقراطية النقابية تمتاز بأنها تسعى إلى عملية كبح التحركات والنضالات العمالية، وإعاقة تطورها، نتيجة تخوفها من المواجهة الحقيقية مع أرباب العمل والدولة، التي لا ترفض مطالب العمال والنقابات فحسب، بل هي تعمل على شفط وسحب كل المكاسب السابقة التي حققتها الطبقة العاملة بنضالاتها المختلفة.

السؤال اليوم هل الحركة النقابية لها مصلحة في أن تتخلى عن الهدف الأساسي لها وهو تحسين الأجور للعمال لتحافظ على عجزها وعملها البيروقراطي الرتيب الذي يشبه إدارة أموال مشتركي جمعية تعاونية. وهل بإمكان الحركة النقابية تغيير مسار الطبقة العاملة وقواعدها النقابية في أن تتخلى عن الهدف الأساسي لها وهو تحسين الأجور للعمال بما يتناسب مع مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل العادلة للطبقة العاملة. والسؤال الأهم هنا هل قامت الحركة النقابية بإعداد البيانات والإحصاءات الضرورية كي يكون لديها أساس يتم تحديد الحد الأدنى للأجور ودعم مطالبتها برفع الحد الأدنى للأجور إلى ذلك الحد من متوسط المعيشة، لترفع الطبقة العاملة فوق خط الفقر الذي تحدثنا عنه في أعداد سابقة.

جاء في المادة العاشرة من الدستور «المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات، هيئات تضم المواطنين من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أعضائها، وتضمن الدولة استقلالها وممارسة رقابتها الشعبية ومشاركتها في مختلف القطاعات والمجالس المحددة في القوانين، وذلك في المجالات التي تحقق أهدافها، ووفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.» وحسب هذه المادة الدستورية ما هي المصالح الهامة التي حققتها الحركة النقابية للطبقة العاملة التي تمثلها منذ أن تبنت الحكومة اقتصاد السوق والذي وصفته بالاجتماعي زوراً ما قبل انفجار الأزمة وإلى اليوم، بينما نرى على المقلب الآخر منظمات أرباب العمل وقوى رأس المال المختلفة استطاعت أن تلبي العديد من المطالب والمصالح الهامة لممثليها بما فيها تصدير التشريعات المختلفة التي تصب في مصالحها وخاصة قوى النهب والفساد،لأنها تمتلك وتستخدم كل أدواتها الضرورية لذلك. أما الحركة النقابية فقد تخلت عن أسلحتها وأدواتها الكفاحية والتي في المقدمة منها الإضراب، فالإضراب قضية اجتماعية حضارية وصحية يجب أن تعيشها الطبقة العاملة، وتكفلها القوانين العامة وقوانين العمل وهو إي الإضراب يستمد شرعيته من القانون الأسمى « الدستور ». والمادة الرابعة والأربعون من الدستور ضمنت للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر السلمي والإضراب عن العمل.

إن تكريس حق الإضراب على ارض الواقع وموائمة القوانين كافة للدستور يؤكد احترام السلطات للدستور،إن الغاية من حق الإضراب هي الدفاع عن الحقوق المشروعة للعمال وكذلك تحصيل تلك الحقوق المسلوبة، فالإضراب يعتبر حقاً من الحقوق المقدسة، لا يجوز تجاوزه أو خرقه. فهو الذي يحقق للعمال حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والمهنية التي يسلبها منهم رب العمل سواء كانت الدولة أو القطاع الخاص.

الطبقة العاملة

إضراب عمال النفط والغاز في إيران

نفذ عمال صناعتي النفط والغاز في طهران وجنوبي إيران، إضراباً عاماً عن العمل احتجاجاً على تردي أوضاعهم المعيشية، وأكدوا أنهم «لن يتنازلوا عن حقوقهم». ويعتبر هذا الإضراب الذي بدأ يوم الثلاثاء 22 حزيران، امتداداً لسلسة إضرابات بدأها عمال قطاعات البتروكيماويات والمصافي في إيران منذ آذار العام الماضي، بهدف متابعة مطالبهم بتحسين أوضاعهم المعيشية التي تدهورت، والنقابية في مختلف المدن في البلاد. وشارك أكثر من 10 مصانع لبتروكيماويات ومحطات الطاقة بالإضراب العام وعمال المصافي الإيرانية، وأطلق عمال قطاعات البتروكيماويات والمصافي في إيران على الإضراب اسم «حملة الإضراب لعام 2021» بهدف تحقيق مطالبهم بزيادة رواتبهم المتأخرة، وتحصيلها وتعديل فترة الإجازة.

عمال سامسونغ ديسبلاي يبدؤون إضراب عن العمل

أعلن ممثلو نقابة عمال شركة سامسونغ ديسبلاي يوم الاثنين 21 من الشهر الجاري، إضراباً عاماً عن العمل، بعد فشل المفاوضات في التوصل إلى حل وسط بشأن زيادة الأجور، وطالبت النقابة بزيادة تعادل 7% في الراتب الأساسي، لكن الشركة أصرت على زيادة 4,5%. حيث فشلت وساطة وزارة العمل في تضييق الخلافات بين الجانبين. هذا وقد شكل عمال شركة سامسونغ ديسبلاي– أ كبر شركة مصنعة لشاشات الهاتف المحمول في العالم– نقابة عمالية في إطار الاتحاد الكوري للنقابات العمالية العام الماضي، وهذا هو الإضراب الأول للنقابة. وشكلت النقابات العمالية المكونة من ثماني شركات تابعة لمجموعة سامسونغ، بما في ذلك سامسونغ للإلكترونيات، وسامسونغ إس دي إي تحالفاً وخططت لهذا الاضراب المشترك.

إضراب عمال مطار النفيضة الدولي

نفذ يوم الثلاثاء 23 حزيران الجاري، عمال شركة تاف تونس إضراباً عاماً عن العمل في مطار النفيضة إلى أجل غير مسمى. هذا وكان عمال شركة تاف تونس المشغلة لمطاري الحبيب بورقيبة المنستير الدولي ومطار النفيضة الحمامات الدولي، قد أعلنوا الدخول في إضراب مفتوح عن العمل أيام 5 و6 و7 من الشهر الجاري، في كل من مطار المنستير ومطار النفيضة، وفق ما أفاد به عضو المكتب النقابي لعمال الطيران المدني والطيران بمطار الحبيب بورقيبة المنستير الدولي، ويطالب عمال شركة تاف تونس بعودة العمال المفصولين ودفع المستحقات المالية المتأخرة من أجور وغيرها للعمال، ومراجعة عقود العمل، وممارسة الحق النقابي.

أكثر من 2000 عامل في مقاطعة كوك يضربون عن العمل

أضرب أكثر من 2000 عامل في مقاطعة كوك الأمريكية بعد تسعة أشهر من المفاوضات دون الوصول إلى اتفاق على عقد جديد. لزيادة الأجور لكافة العاملين في المقاطعة، بعد رفع أقساط التأمين الصحي المرتفعة. وكان الإضراب بدعوة من نقابة عمال الصحة، هذا وتمثل نقابة عمال الصحة عمال التدبير المنزلي وخدمة الطعام بالإضافة إلى الفنيين الطبيين والعاملين في مجال الصحة العقلية ومساعدي الأطباء. وقال مجلس المقاطعة «ما زلنا في عملية التفاوض ونتوقع تقديم حزمة اقتصادية عادلة ومعقولة ومنصفة لكلا الطرفين». وقالت النقابة: إن أقساط التأمين الصحي مرهقة على العمال وهي لا تغطي الزيادة المقترحة في الأجور.

مكافحة فساد تثير السخرية

عملية مكافحة الفساد التي تقودها الحكومة حسب زعمها تثير سخرية الكثيرين وذلك لأنها مكافحة مضحكة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، والمضحك أكثر الحملات الإعلامية المرافقة لهذه الحملة والتي ترينا بأن الدولة وأجهزتها كافة مستنفرة لمكافحة الفساد ولكن أي فساد تكافح؟؟؟

■ أديب خالد

مكافحة من؟؟؟

عينة على من تدعي الحكومة مكافحتهم فقد رأينا على إحدى الشاشات الفضائية كيف تصرخ المذيعة في وجه رجل عجوز يبيع بعض الخضار وتهدده بأنها ستخبر التموين وأن مصيره السجن لأنه لا يضع التسعيرة !!! كما انتشر خبر على وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية مفاده أنه تم القاء القبض على شخص يتاجر بمادة المازوت وقد عثر في مزرعته على ما يقارب ألف ليتر مازوت ليتبين أنه اشتراها من السوق السوداء من أجل القيام بأعمال زراعية وعلى رغم من ذلك تم تنظيم الضبط اللازم بحقه وتمت إحالته إلى القضاء المختص بتهمة المتاجرة بمواد مدعومة من قبل الدولة وكأنه إنجاز عظيم وتاريخي في مكافحة الفساد وسيحل مشاكل انعدام المحروقات وارتفاع أسعارها مع العلم أن جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها لا تستطيع الاقتراب من صاحب كازية مع أنّ فساده ظاهر للعيان فما بالك ممن يتاجر حقيقة بالمحروقات ويحتكر استيرادها ويرفع أسعارها كل فترة وبمباركة حكومية.

ويبقى المواطن البسيط الذي يضطر لشراء المحروقات من السوق السوداء هو كبش فداء وهو سبب الأزمة التي نعاني منها منذ سنين وهو سيواجه عقوبة السجن لمدة سنة على الأقل مع دفع غرامة مليون ليرة سورية، وتتم مصادرة من يحمل ليترات معدودة من المحروقات في سيارته عبر الحواجز.

قانون حماية المستهلك لمواجهة من؟؟؟

ليس بعيداً عن المحروقات وعن صلاحيات وزارة التموين هناك المواد الغذائية والمواد المدعومة حيث صدر قانون حماية المستهلك الجديد والذي نص على عقوبات مشددة بحق من يخالف أحكامه تصل إلى السجن والغرامات المالية وحصلت له تغطية إعلامية كبيرة وعنه تحدث المحللون الاقتصاديون والقانونون للمدح بمزاياه والتنبؤ بنتائجه التي لم يلمسها المواطن ولن يلمسها وكأن هذا القانون «لح يشيل الزير من البير» كما يقال، ولكن للإشارة فقط فإن هذا القانون لم يوضع لمكافحة احتكار استيراد المواد الغذائية من قبل كبار قوى الفساد ولا للاقتراب من ملك السكر والأرز ولا لبقية الملوك بل هذا القانون وضع لمكافحة الصغار ووضع كامل المسؤولية على البائع المفرق أو الجملة البسيط وكأن البقال البسيط في حيّنا ومستوى ربحه الضئيل هو السبب الجوهري في ارتفاع أسعار الصرف وانخفاض مستوى الرواتب وتدني القوى الشرائية للأجور.

أما عن الخبز فدوريات الشرطة والتموين تكافح بكل عزم بائعي الخبز هؤلاء المارقين أصحاب البطون المنتفخة الذين لا يشبعون شفط مليارات من استيراد القمح والطحين وحساباتهم في الدول المجاورة جاوزت ملايين الدولارات وكل فترة تخترع وزارة التموين طريقة جديدة لتوزيع الخبز عبر البطاقة الذكية للحد من سرقة هؤلاء المنتفعين وإيصال الدعم إلى مستحقيه.

ودوريات المحافظة لا تترك مجالاً للبسطاء لبيع بضائعهم بالشوارع فهي لهم بالمرصاد وبكل عزم ومصادرة بضائعهم على قدم وساق لأنهم يشوهون المنظر الحضاري لطرقاتنا ويتعدون على الأملاك العامة في حين يسمح لأصحاب المولات و المقاهي بالمناطق المخملية بالسيطرة على رصيفٍ كامل وربما الشارع بأكمله..

اقتراحات بعض المحللين الاقتصاديين أو الخبراء كما يسمون أنفسهم على وسائل التواصل الاجتماعي و أعضاء مجلس الشعب الذي يتحدثون ليلاً ونهاراً عن الدعم وفاتورته الكبيرة على الاقتصاد وفي النهاية مقصدهم رفع الدعم عن المواطن كحل نهائي لمكافحة الفساد حسب زعمهم ليصوروا للمواطن وكأن الفساد سببه الدعم!!!

أخيراً، هؤلاء جميعهم يصرحون ويمهدون لقرارات حكومية ومن باب جس نبض الشارع وقياس ردة فعله على قرار إنهاء الدعم الحكومي ورفعه نهائياً عن المواطن، وهذا التوجه ليس جديداً، بل بدأ منذ سنوات، وسمي وقتها بعقلنة الدعم واليوم يحاول هؤلاء الاستفادة من نتائج الأزمة السورية والعقوبات الدولية ليكملوا مخططهم، وليحملوا وزرها للشعب الفقير فقط عبر إطلاق رصاصة الرحمة الأخيرة عليه، وكأن الفساد في سورية سببه الدعم الحكومي، وليس الفساد هو سياسة بعينها ولكنها تختبئ تحت مسميات عديدة منها الليبرالية التي يجري من ضمنها رفع الدعم وبيع القطاع العام وإنهاء دوره الاجتماعي بأبخس الأثمان وتسليم اقتصاد البلاد لحفنة من التجار والمستثمرين الأجانب وهذا ما يتبين من خلال القوانين الاستثمارية التي تصدر وتقدم مزايا وإعفاءات بالجملة للمستثمرين في حين يطبق قوانين جزائية وتفرض عقوبات على المواطنين البسطاء.

تستجيب الحكومة لمطالب التجار والمستثمرين في رفع الأسعار بسرعة عجيبة كان آخرها رفع أسعار الأدوية بنسبة 30%

ما هو الفساد؟

الفساد هو أن تدار السياسة الاقتصادية للدولة لحساب 10% من السوريين فقط وترك 90% من الشعب يعيش تحت خط الفقر بسبب الليبرالية التي هي الفساد بعينه ومن ينظر لليبرالية ينظر للفساد، فالليبرالية تعني الفساد والتدمير للبلدان، والنهب للقطاع العام وتجويع الملايين ومن يصدر لمصلحتهم القوانين الاستثمارية هم الذين يجب أن يحاسبوا وهم الذين يجب أن يكونوا هدفاً للقوانين الجزائية ومن جيوبهم يجب سحب المليارات لزيادة الأجور ولدعم الوطن والمواطن وليس العكس.

أليس هذا فساداً وإرهاباً؟

بينما تستجيب الحكومة لمطالب التجار والمستثمرين في رفع الأسعار بسرعة عجيبة كان آخرها رفع أسعار الأدوية بنسبة 30% بعد مطالبة شركات ومعامل الأدوية للحكومة برفع أسعارها بينما لا تستجيب لمطالب العمال وباقي فئات الشعب بضرورة رفع الرواتب والأجور ورغم تهديد الجوع لنسبة 60% من المواطنين إلا أن الحكومة وبشكل غير إنساني ومخالف للدستور ترفض هذا المطلب تحت حجة انعدام الموارد، بينما تخلق الموارد مباشرة لأصحاب رؤوس الأموال لتلبية مطالبهم، هذا هو الفساد بعينه وربما إرهاب يفوق الإرهاب الذي عاشه المواطن السوري خلال الأزمة وأصبحت قضية الأجور والرواتب قضية أساسية وسياسية من الطراز الرفيع.

هل ينتعش سوق الـ NGOs مع الانسحاب الأمريكي؟

خلال قمة مجموعة السبعة «الكبار» G7 في منتصف حزيران، اعتبرت بعض الحكومات ووسائل الإعلام الغربية أن مبادرة «إعادة بناء عالم أفضل B3W» التي طرحتها الإدارة الأمريكية خلال القمة، هي خطة «يمكنها أن تنافس» المبادرة الصينية المعروفة «الطريق والحزام».

■ إعداد: سعد خطار

اللافت هو أن إعلان المبادرة الأمريكية «إعادة بناء عالم أفضل» خلال قمة المجموعة لم يتجاوز حدود العبارات العامة والالتزامات الغامضة التي تركت انطباعاً عاماً بأن الهدف من هذا الإعلان هو مجرد الاستهلاك الإعلامي قبيل القمّة التي جمعت بين الرئيسين الروسي والأمريكي منتصف الشهر. حيث إن الورقة التي قدمها الجانب الأمريكي والتي من المفترض أنها توضّح رؤية هذه المبادرة الأمريكية لم تدل على شيء جديد سوى رغبة الإدارة الأمريكية في تغيير شكل التدخلات الأمريكية في الخارج، والتركيز على الجانب «المدني» من هذه التدخلات.

الـ«لا تنمية» الأمريكية

تشير الورقة الصادرة عن البيت الأبيض إلى أن الولايات المتحدة سوف تعمل على تعبئة الإمكانات الكاملة لأدوات التمويل الأمريكية «بما في ذلك مؤسسة تمويل التنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، وبنك التصدير والاستيراد للولايات المتحدة EXIM، ومؤسسة تحدي الألفية، والوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية» وجميعها من الجهات المسلّم بأنها تعمل كأذرع للتدخل السياسي الأمريكي في الخارج، وكأدوات تخدم ما يعرف بـ«القوة الناعمة» للإدارة الأمريكية.

على سبيل المثال، يرد اسم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID حوالي 40 مرة في «دليل هيئة الأركان المشتركة الأمريكية لمكافحة التمرد» والذي يعدّد الأدوات والآليات التي يمكن للجيش الأمريكي استخدامها لمواجهة عوائق بسط الهيمنة الأمريكية في الخارج.

وفي كثير من الحالات، استخدمت الولايات المتحدة إستراتيجيات «مكافحة التمرد» لغرض تعزيز نظام عميل تختاره الولايات المتحدة ليحل محل حكومة مستهدفة تمت الإطاحة بها «وهي حالة شاهدنا منها كثيراً في دول أمريكا الجنوبية مثلاً»، حيث يكون دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هو تعزيز إستراتيجية «مكافحة التمرد»، وليس تحفيز التنمية في أي بلد. وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسة مثل «مؤسسة تحدّي الألفية» التي دخلت إلى منغوليا تحت يافطة «تأمين المياه للجميع»، قبل أن تتضح طبيعة عملها في إجراء دراسات استقصائية استفادت منها الإدارة الأمريكية في الضغط اللاحق على حكومة البلاد.

نموذج لمبادرة «B3W» الأمريكية

بدلاً من التنمية الفعلية، توجّه وكالات «التنمية» الأمريكية أموالها إلى جماعات محدّدة تساهم في منع بناء البنية التحتية الوطنية التي من شأنها أن تحل أزمات مثل نقص الطاقة والمياه والغذاء، وغالباً ما تستند إلى ذرائع اجتماعية وسياسية مثل المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي تستخدمها حين لا يؤمّن الإنفاق المصالح الأمريكية المباشرة.

بدلاً من التنمية الفعلية توجّه وكالات «التنمية» الأمريكية أموالها إلى جماعات محدّدة تساهم في منع بناء البنية التحتية الوطنية التي من شأنها أن تحل أزمات مثل نقص الطاقة والمياه والغذاء

في ميانمار على سبيل المثال، عملت القوى السياسية التي تمولها الحكومة الأمريكية لسنوات من أجل منع بناء المشاريع التي تقودها الصين، بما في ذلك السدود التي من شأنها توليد الكهرباء، والمساهمة في السيطرة على الفيضانات، وتأمين الري الزراعي.

في عام 2010، نشرت ويكيليكس برقية دبلوماسية أمريكية بعنوان «بورما: جذور معارضة السد المدعوم من الصين في شمال بورما»، حيث ناقش دبلوماسيون أمريكيون نجاح القوى السياسية «الشعبية» التي تمولها السفارة الأمريكية في عرقلة السدود التي بادرت بها الصين. وأشارت البرقية إلى ما يلي: «من الجوانب غير العادية لهذه القضية، الدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية في معارضة السد، والذي يشير إلى القوة المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني في ولاية كاشين، بما في ذلك المستفيدون من المنح الصغيرة التي تقدمها السفارة».

وبمجرد إغلاق مشاريع مثل السدود أو الطرق أو القضبان أو الموانئ في الدول المستهدفة مثل ميانمار، لا يتم تقديم أي بديل غربي على الإطلاق، ويترك الناس نهباً للحاجة والعوز والمتاجرة الأمريكية بعذاباتهم المتواصلة.

«التنمية» الانتقائية

ربما تكون واحدة من أخطر أدوات هذه المنظمات هي ما يمكن تسميته بـ«التنمية الانتقائية»، حيث توفّر منظمات مثل «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» بنية تحتية مؤقتة، مثل الألواح الشمسية وأبراج المياه المخصصة التي توفر للمجتمعات المتلقية الحد الأدنى من مستويات المعيشة، والهدف من ذلك هو تعطيل توحيد المشاريع الوطنية، وتشجيع المجتمعات المحلية على الاستغناء عن البنية التحتية المركزية. وهذا في حد ذاته يساعد على وقف التنمية في مختلف مناطق الدولة التي يتم التدخل فيها.

كل هذا يتناقض تناقضاً صارخاً مع مبادرة «الطريق والحزام» الصينية التي تبني البنى التحتية الأساسية التي تنقل السلع والناس عبر مناطق الدولة بأكملها، وتوفر الغذاء والطاقة والمياه لعدد متزايد من الناس في مختلف أنحاء العالم، وكل ذلك دون قيود سياسية أو جيوش من «الناشطين» المموّلين من الخارج، حيث استفادت الدول فعلياً وبشكل ملموس من مشاريع البنى التحتية التي قادتها الصين «الطرق والجسور والسدود» بما في ذلك دول مثل ميانمار.

كي توازن الإمبراطورية الأمريكية المتدهورة أمورها، تضطر اليوم للانسحاب من شرق المتوسط وتركيز حضورها الفاعل على الحدود الصينية في شرق آسيا. ومن السذاجة الاعتقاد أن هذا الانسحاب يعني أن الولايات المتحدة ستكفّ يدها تماماً عن المنطقة من تلقاء نفسها. لذلك، من الطبيعي أن تميل واشنطن اليوم إلى محاولة ملء «الفراغ» الناشئ عن انسحابها بتعزيز حضور المنظمات «غير الحكومية» NGOs في هذه المناطق بما يضمن إبطاء مشاريع الإنماء الحقيقي إلى الحد الأقصى الممكن، لكن هذا بحد ذاته لا يجب أن يجعلنا نتغافل عن حقيقة أن أدوات القوة الأمريكية «الناعمة» مثلها مثل غيرها من الأدوات الأمريكية لم تعد اليوم بنفس المستوى السابق من القوة، لذلك فإن مواجهته وهزيمته ليست أمراً مستحيلاً.

ما هي القصة الحقيقية

لتغريدة الخارجية الأمريكية حول الجولان السوري المحتل؟

نشر حساب تويتر الرسمي لقسم الشرق الأدنى ضمن وزارة الخارجية الأمريكية يوم الجمعة الماضي 6/25 التغريدة التالية: U.S. policy regarding the Golan has not changed, and reports to the contrary are false. «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الجولان لم تتغير، والتقارير التي تقول عكس ذلك كاذبة»، فما هي القصة وراء هذه التغريدة، ولماذا الآن؟

■ سعد صائب

خلال اليومين الماضيين، تداولت وسائل الإعلام المختلفة التغريدة السابقة مع قصة محددة تبدأ قبلها بيوم واحد، حيث نشرت مواقع وصحف «إسرائيلية» أخباراً عن قرار «تم اتخاذه أو سيتم اتخاذه» من إدارة بايدن، يقضي بالتراجع عن المرسوم الذي أصدره ترامب يوم 25 آذار 2019 واعترف ضمنه بما سمّاه «سيادة إسرائيل على الجولان» السوري المحتل... واستندت كل هذه الصحف والمواقع «الإسرائيلية» إلى مصدر واحد هو موقع أمريكي اسمه The Washington Free Beacon «بالعربية: منارة واشنطن الحرة».

المقال الذي يعتبر أصل الحكاية ومصدرها، نُشر في موقع «منارة واشنطن الحرة» يوم 24 من الجاري، وحمل عنوان: «Biden Admin Walks Back U.S. Recognition of Golan Heights as Israeli Territory» «إدارة بايدن تتراجع عن اعتراف الولايات المتحدة بمرتفعات الجولان كأراض إسرائيلية».

المعروف عن هذا الموقع أنه موقع ربحي تأسس عام 2012 وليس ذا شهرة واسعة وليس ذا انتشار مهم أساساً. ولكن فوق ذلك هنالك معلومتان مهمتان حول الموقع والمقال. الأولى هي أنّ مالك الموقع هو الملياردير الأمريكي Paul Elliott Singer، وهو جمهوري محافظ سياسياً، وأهم من ذلك فهو واحد من الداعمين المخلصين للكيان الصهيوني ضمن الولايات المتحدة، وله عشرات المشاريع ضمن الكيان، وعشرات المشاريع الداعمة له.

المعلومة الثانية، هي أنّ كاتب المقال هو الصحفي اليهودي «آدم كريدو– Adam Kredo»، الحائز على جائزة بولتزر، والذي يكتب في عدد كبير من الصحف والمواقع إلى جانب موقع «منارة واشنطن الحرة»، بينها مثلاً: «Jerusalem Post، Jewish Week، The Pittsburgh Jewish Chronicle، Jewish Telegraphic Agency، Jewish Policy Center»، وهذه جميعها مواقع وصحف ومراكز أبحاث «إسرائيلية» أو «يهودية».

ببساطة: «الإسرائيليون» وعبر هذه المقالة والردود عليها، كانوا يلعبون بينغ بونغ مع أنفسهم؛ أي هم من أطلق المقال وهم من استندوا إليه ووسعوا نشره وحولوه إلى خبر أساسي تم استخدامه من ضمن أدوات أخرى للوصول إلى الموقف الذي رأيناه في التغريدة التي بدأنا بها... ولكن لماذا هذا كلّه، ولماذا الآن؟

رسالة من 73 عضواً في الكونغرس

قبل يوم واحد من مقال كريدو والردود عليه، أي يوم 23 من الجاري، أرسل 73 عضواً ديمقراطياً في الكونغرس الأمريكي رسالة إلى بايدن يحثّونه فيها ليقوم بعكس سياسات ترامب المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بما في ذلك الانسحاب من «صفقة القرن»... وذلك للعودة إلى ما أسماه أصحاب الرسالة «longstanding, bipartisan United States policy» – سياسة الولايات المتحدة طويلة الأمد والمتبناة من الحزبين»... وهي السياسة التي كانت أيضاً منحازة بالكامل للكيان الصهيوني، ولكن مع احتلال شكلي لموقع «الحكم»... أي إنها كانت الخصم والحكم في آن معاً، وسياسة ترامب أفقدت الولايات المتحدة هذا الموقع وفتحت الباب نظرياً وعملياً لدخول آخرين إليه، وبالتالي فتحت الباب ضمناً لوضع المسألة على سكة حل حقيقي على أساس القرارات الدولية، لأنّ هيمنة الولايات المتحدة على الملف كانت تعمل بشكل مستمر على إغلاق أفق الحلّ، وإغلاق الطريق أمام وصول الشعب الفلسطيني إلى حقوقه...

بالعودة إلى الحديث عن الجولان السوري المحتل بشكل خاص، «وهي ليست مسألة منفصلة بأية حال من الأحوال عن القضية الفلسطينية»، فإنّ الرسالة المشار إليها، لم تذكر الجولان السوري نهائياً رغم أنها تضمنت بنوداً تفصيلية للإجراءات التي يقترحها أصحاب الرسالة على الرئيس الأمريكي؛ مثلاً العودة إلى رفض شرعنة عمليات الاستيطان، وإلى رفض عمليات التهجير القسري الجارية في القدس «وهذا كله ليس إلا كلاماً للبيع، بمقابل أنّ التطبيق يبقى بالاتجاه نفسه، ولكنّه كما أسلفنا يأتي في سياق محاولة استعادة دور الحكم أو الوسيط». ومع ذلك، فإنّه من الممكن أن يُفهمَ من نص الرسالة التي طالبت بعكس الإجراءات التي قام بها ترامب، أنّ مسألة اعتراف الولايات المتحدة بالجولان السوري المحتل «أرضاً إسرائيلية» هو أحد الإجراءات التي ينبغي التراجع عنها.

بهذا المعنى، فإنّ مصدر مقال كريدو والمقالات والأخبار «الإسرائيلية» الأخرى التي تلته هو هذه الرسالة بالذات... ولكن هنالك ما هو أبعد من ذلك...

حصة الكيان من الحل يجب أن تكون صفراً وحصة السوريين من الجولان السوري المحتل هي الجولان السوري المحتل كلّه

الجولان و2254

لم يرشح الكثير بعد عمّا تضمنه لقاء بوتين بايدن يوم 16 من الجاري بما يخص سورية. ولكنّ هذا السلوك الإعلامي الصهيوني المتعلق بالجولان، هو نفسه يحمل تسريبات ضمنية للاتجاه العام الذي من المتوقع أن تسير ضمنه الأمور، والتي لا يبدو أنها تعجب «الإسرائيلي» نهائياً...

بكلام أوضح؛ فإنّ تطبيق 2254 بشكل كامل، يتضمن استعادة السيادة السورية على كامل الأرض السورية، والجولان السوري المحتل هو جزء من هذه الأرض. وإنهاء الأزمة في سورية بشكل فعلي وصولاً إلى إرساء استقرار حقيقي، لا يمكن أن يكتمل دون إنهاء الاحتلال «الإسرائيلي» للجولان السوري.

وربما بات واضحاً بالنسبة لـ«إسرائيلي» أنّ استعادة الجولان السوري ستتم وفقاً للقانون الدولي وللتوازن الدولي الجديد، ودون مقابل ترضاه دولة الاحتلال؛ ولذلك فهي تحاول إعادة التأكيد على أنها لن تتخلى بسهولة، وبالوقت نفسه فهي تفتح باب التفاوضات من تحت الطاولة التي تأمل من خلالها أن تصل إلى صفقة ما مع صنف محدد من المتشددين السوريين وبمعونة دول خليجية، لعل وعسى يتحول التنازل عن الجولان إلى صفقة يحصل الإسرائيلي بموجبها على حصة ضمن الحل السياسي السوري تتمثل في أمرين أساسيين ربما: محاولة الحفاظ على بنية ضعيفة وفاسدة، ومحاولة إدخال ألغام تفتيتية إستراتيجية ضمن البنية السياسية القادمة...

مهمة الوطنيين السوريين واضحة تماماً في هذا الشأن: حصة الكيان من الحل يجب أن تكون صفراً... وحصة السوريين من الجولان السوري المحتل، هي الجولان السوري المحتل كلّه، وأيّة مساومات دنيئة لن يكتب لها ولأصحابها سوى العار والخسارة...

متى سترفع الولايات المتحدة عقوباتها عن سورية؟

نعالج في هذه المادة جانباً لم يسبق أن عالجناه بشكل موسّع ضمن الحديث عن العقوبات الأمريكية والغربية على سورية... ويمكن تكثيفه بالسؤال الذي يحمله عنوان المادة: «متى سترفع الولايات المتحدة عقوباتها عن سورية؟»

■ ريم عيسى

سبق أنْ نشرت قاسيون خلال السنوات الماضية عدداً كبيراً من المقالات التي وضّحت فيها بالتفصيل، جوانب عديدة من الآثار المدمرة للعقوبات الأمريكية والغربية على سورية، ووضحت كيف يستفيد حيتان الفساد الكبير وتجار الحرب من هذه العقوبات، كما بيّنت حجم الكذب والنفاق في القول إنّ العقوبات تستهدف النظام لا الشعب، وأنها تستثني الغذاء والدواء... وضمن النسخة الإلكترونية من هذا المقال، سننشر روابط جزء من هذه المقالات لمن يرغب بالرجوع إليها. ولكن كما أسلفنا، سنحاول هنا حصر مهمتنا بطرح سؤال واحد، خصوصاً على القسم من السوريين الذين يدعمون ويهللون للعقوبات الأمريكية على سورية: متى برأيكم سترفع الولايات المتحدة عقوباتها عن سورية؟

يبدو أن معظم مؤيدي العقوبات المفروضة على سورية، ولا سيما عقوبات قيصر، يقنعون أنفسهم بأن هذه العقوبات مؤقتة وسيتم رفعها بمجرد أن يكون هناك حل سياسي وانتقال سياسي في سورية، أو حتى حين يجري «تغيير سلوك النظام» كما يقول الأمريكان. هذا بالتأكيد ما يحاول المسؤولون الأمريكيون الإيحاء به عندما يتحدثون عن العقوبات، لكنهم لا يقولون ذلك في الواقع، لأن هذه ليست نيتهم، وليست طريقتهم في العمل أصلاً... وهذا ما أثبتوه بالملموس، ليس بما يخص سورية فقط، بل وفي كل برامج العقوبات التي فرضوها، والتي سنأخذ مثالين عنها إضافة للمثال السوري، وهما: العراق وكوبا.

مثال العراق

في الحالة العراقية، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على العراق منذ عام 1990 خلال الأحداث التي أدت إلى حرب الخليج الثانية، وجاءت العقوبات «رداً على غزو العراق للكويت في 2 آب 1990»، وذلك وفقاً لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية «الوكالة الحكومية الأمريكية التي تدير وتنفذ العقوبات الاقتصادية والتجارية». وفُرضت عقوبات إضافية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

فرضت الأمم المتحدة أيضاً عقوبات على العراق بدءاً من عام 1990 وتم رفعها إلى حد كبير بعد احتلال العراق عام 2003... العقوبات الأمريكية التي فُرضت عام 1990، ما تزال مستمرة حتى الآن... هل يحتاج مؤيدو العقوبات على سورية أن نكرر الجملة السابقة مرة أخرى لكي يفهموها؟ سنكررها باستخدام المصطلحات التي يستخدمونها هم: العقوبات الأمريكية التي فُرضت على «نظام صدام حسين»، ما تزال مستمرة بعد 18 عاماً من «سقوط نظام صدام حسين»...

مثال كوبا

أقدم برنامج عقوبات معمول بها على الإطلاق، هو البرنامج الذي لا تزال الولايات المتحدة تطبقه على كوبا، والذي تجاوز الآن 63 عاماً، بدءاً من حظر الأسلحة في عام 1958.

يشبه برنامج العقوبات على كوبا إلى حد كبير قانون قيصر؛ فإضافة إلى كونهما مخالفين للقانون الدولي، فإنّ العقوبات على كوبا كما قيصر، تتضمن آثاراً «ثانوية وثالثية»، أي إن نطاقها يتجاوز الكيانات التي تجري معاملات وتجارة مباشرة مع الحكومة الكوبية والكيانات الكوبية.

يوم 23 من الجاري، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، وللمرة التاسعة والعشرين على التوالي، على قرار يطالب بإنهاء الحصار الاقتصادي الأمريكي على كوبا، وبأغلبية 184 صوتاً مع القرار، وصوتان فقط ضده، هما الولايات المتحدة وربيبتها «إسرائيل»... ورغم ذلك، فإنّ واشنطن تهزأ بالعالم بأسره، وتواصل فرض عقوباتها على كوبا.

خلال حملته لانتخابات عام 2008، تحدث الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما عن تخفيف الحظر المفروض على كوبا، وهو ما يُفترض أنه حاول القيام به، ولكن جرى تصوير الأمور على أنّ «النوايا الطيبة للرئيس الأسود» قد اصطدمت بالكونغرس الذي لم يسمح له بذلك. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استطلاعات الرأي أظهرت في حينه دعماً متزايداً من قبل الأمريكيين لرفع العقوبات، خاصة بين الأمريكيين الكوبيين، لذا كان من السهل أن يستخدم أوباما هذه المسألة خلال حملة الأكاذيب الانتخابية.

ما حدث في النهاية، هو أنه جرى في عهد أوباما استئناف جزئي للعلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، وجرى التراجع عنه بعد ذلك. وفي 11 نيسان 2015، التقى أوباما مع راؤول كاسترو، وهو أول اجتماع من نوعه منذ أكثر من 50 عاماً «فيما بعد زار أوباما أيضاً نظيره الكوبي في هافانا». كانت هناك أيضاً إجراءات معينة مثل تخفيف حظر السفر إلى كوبا، ولكن العقوبات لم ترفع.

الحالة السورية

تعود العقوبات الأمريكية على سورية إلى عام 1979، عندما صنفت الولايات المتحدة سورية «دولة راعية للإرهاب». وفرضت الولايات المتحدة عقوبات إضافية على سورية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم وسّعتها بشكل كبير في عام 2011، ووصلت إلى ذروتها مع قانون قيصر لعام 2019 «الذي دخل حيز التنفيذ في حزيران 2020». وعلى الرغم من تغير ظروف عديدة منذ عقوبات 79 حتى الآن، بما في ذلك حصول فترات من التقارب العلني، إلا أنّ كل برامج العقوبات التي فرضت منذ ذلك الوقت لا تزال سارية المفعول حتى الآن. وهكذا، وكما يتضح من الأمثلة السابقة بما في ذلك المثال السوري، فإن الولايات المتحدة تفرض عقوبات تحت أية ذريعة كانت وبغض النظر عن شرعيتها أو حتى منطقيتها. ومع ذلك، ليس من الواضح أبداً متى يتم رفع العقوبات الأمريكية عن أية دولة أو كيان، حتى عندما تنتهي الأسباب التي قيل إنها أدت في المقام الأول إلى فرضها.

هناك من هو مقتنع بأنه إذا كانت هناك عملية سياسية تؤدي إلى انتقال سياسي وتغيير للنظام، فإن هذا سيؤدي تلقائياً إلى رفع الولايات المتحدة عقوباتها عن سورية، ولكن كما يوضح التاريخ في سورية وغيرها، فإنّ التغيير السياسي ليس ضمانة لرفع العقوبات، بل إنّه من شبه المؤكد أنّ العقوبات ستستمر بغض النظر أحصل تغيير أم لم يحصل...

علينا أنْ نحصّن أنفسنا ضد العقوبات الأمريكية على المدى الطويل والانطلاق من فرضية عالية الاحتمال هي أنّ العقوبات ستستمر حتى بعد تنفيذ 2254

لن تُرفع العقوبات الأمريكية ولكن ستنتهي

من المهم أن نلاحظ أن حالة القطبية الأحادية التي احتكرتها الولايات المتحدة لأكثر من 30 عاماً، هي التي مكّنتها من فرض هذه الأنواع من الإجراءات على بلدان مختلفة حول العالم والاستمرار في هذه الأنواع من السياسات. ومع ذلك، فإن التغييرات الجارية في ميزان القوى الدولي، «وضمناً الاستياء حتى من قبل الحلفاء التاريخيين للولايات المتحدة بشأن سياسات «البلطجة»»، ترجح أنّ انتهاء عقلية وآثار الأحادية القطبية وضمناً الإجراءات القسرية كالعقوبات أحادية الجانب، لم تعد بعيدة بالمعنى التاريخي...

ما ينبغي علينا كسوريين أن نعمل عليه، ضمن السعي إلى حل سياسي شامل عبر تطبيق 2254، هو أنْ نحصّن أنفسنا ضد العقوبات الأمريكية على المدى الطويل. علينا الانطلاق من فرضية عالية الاحتمال هي أنّ العقوبات ستستمر حتى بعد تنفيذ 2254... الأمر الذي يحتّم علينا ليس فقط المطالبة بإنهاء العقوبات، بل وأيضاً العمل من أجل أن نخفّض إلى الحدود الدنيا علاقتنا بالمنظومة الدولارية، وننهيها إنْ استطعنا، بمقابل توسيع علاقات متكافئة مع المنظومات البديلة... وهذا نفسه يحتاج إلى تطبيق 2254 والبدء بعملية التغيير الجذري الشامل، لأنّ تجار الحرب والفاسدين الكبار من الطرفين، والمتحكمين بمقاليد الأمور، مرتبطون بحبل السرة مع الدولار، ولا نية لديهم ولا رغبة ولا مصلحة بالانفكاك عن الدولار...

قطاع التأمين ينتهز الفرصة لزيادة الأرباح

بعد الرفع المستمر لأسعار الأدوية والرفع الذي جرى مؤخراً استجابة لمطالبات المجلس العلمي للصناعات الدوائية، مع عدم قناعة نقابة الصيادلة، ومطالبتها بنسبة ربح أعلى، ورغم كل ما يحيط بالمواطن المفقر من ضغوطات معيشية وصحية، نرى أن كل قرار رفع للأسعار يتبعه قرار استغلالي آخر من طرق أخرى نتيجة للسياسات الليبرالية المتبعة من الحكومة، والتي دائماً تقف إلى جانب الشركات الربحية، وشرعنة أرباحها على حساب المواطن، والذرائع تأتي جاهزة عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، بل يظهرون فيها وكأنهم أصحاب منة وفضل على المواطن.

■ عمار سليم

فبعد كارثة رفع أسعار الأدوية، تبعها اقتراح لرفع بوليصة التأمين الصحي، فقد نقلت صحيفة الوطن عن مصدر في قطاع التأمين أنه يتم التوجه لتعديل بوليصة التأمين الصحي لتصبح قيمة البوليصة 60 ألف ليرة بدلاً من 28 ألفاً بقصد تحسين خدمة التأمين الصحي، وتغطية الفروقات السعرية الحاصلة على المستلزمات الطبية وأسعار الأدوية وقيم الوحدات المخبرية وغيرها، وهذا طبعاً لن يكون إلا على حساب العاملين في الدولة كما عودتنا شركات التأمين الصحي، فربحها محفوظ في نهاية المطاف، بل ومضاعف أيضاً.

تحسين خدمة أم زيادة أرباح؟

جرى خلال العام الفائت رفع بوليصة التأمين الصحي وزيادة الاقتطاع من رواتب الموظفين تحت بند التأمين الصحي حيث صارت بقيمة 500 ليرة شهرياً، ولكن الذي لمسه العاملون في قطاع الدولة هو تدهور خدمات التأمين أكثر مما كان عليه سابقاً.

فنادراً ما تغطي شركات التأمين الوصفات الدوائية والتحاليل الطبية والتصوير الشعاعي إلا حسب ما يرونه هم لا حسب ما تقتضيه حالة المريض وحاجته إلى الدواء، لذلك نحن نعلم مسبقاً أن عبارة تحسين الخدمة ماهي إلا ذريعة لاقتطاع المزيد من الأموال.

ويشتكي الكثير من العاملين في الدولة بأن وصفاتهم الطبية كثيراً ما تأتي بالرفض من قبل شركات التأمين بحجة أن الشركة لا تغطي هذا الدواء أو ذاك، أو بذريعة اختصاص الطبيب، وكأن المريض هو الذي اختار المرض والدواء، فأي تحسين للخدمة الذي يتحدثون عنه إذا لم يستطع الحصول على حاجته من الدواء الضروري!

ذكرنا في مادة سابقة بخوص الدواء أن شريحة واسعة من المواطنين يعانون من آفات وأمراض في الدم والعظام نتيجة سوء التغذية والحالة المعيشية القاهرة، ما يتوجب على الطبيب أن يصف لهم بعض المتممات الغذائية والفيتامينات والمعادن، وهي بالنسبة لمرضى السكر والعظام والدم أدوية ضرورية لا رفاهية، ولكن لا توجد شركة تأمين صحي تغطي هذه الأنواع من الأدوية ولا يوجد مبرر لهذا الرفض لمثل هذه الوصفات، بل وأيضاً لا يغطون التحاليل التي تكشف عن نسب الخضاب والحديد وغيرها من التحاليل الضرورية كوظائف الغدد، وحسب أحد العاملين في وزارة التربية أنه أكثر من مرة رفضت الوصفة الطبية بذريعة أن الطبيب المشخص لا يحق له تشخيص ومعالجة المرض المذكور في التوصيف، مع أنه معتمد من قبل شركات التأمين، وأنه بعد إلحاح وأخذ وردّ تمت الموافقة على صرف الوصفة، وهذا دليل واضح على سوء معاملة شركات التأمين، ومع كل هذا التردي في الخدمة سيتم رفع بوليصة التأمين الصحي!

الشركات المدللة لن ترضى الحكومة بأن تكون هي الخاسرة فبادرت برفع التغطية بنسبة فاقت الـ 100 بالـ 100 من جيوب العاملين ومن حسابات الجهات الحكومية والخزينة العامة

ربح شركات التأمين في الحفظ والصون

ذكرت الصحيفة أنه ستتم تغطية تكاليف التأمين الصحي لـ600 ألف عامل في القطاع الإداري بـ 36 مليار ليرة سورية بدلاً من 16,8 مليار، وهي التكلفة الحالية، وأنه سيتم تحميل العامل منها بنسبة 3 بالمئة اقتطاعاً من أجره، وسوف تتحمل وزارة المالية نسبة 9,5 بالمئة، وكل ذلك لتعويض خسائر ملف التأمين الصحي، حسب ادعاء المؤسسة بأنها خسرت في العام الماضي 10 مليارات ليرة سورية، ولكن هذه الشركات المدللة لن ترضى الحكومة بأن تكون هي الخاسرة، هذا إن صح ادعاؤها، فبادرت برفع التغطية بنسبة فاقت الـ 100 بالـ 100 من جيوب العاملين ومن حسابات الجهات الحكومية والخزينة العامة، أي من جيوب المواطنين وعلى حسابهم بالمحصلة، الواصلين إلى حافة الجوع، لتصب في جيوب أصحاب الشركات، على شكل أرباح بالمليارات، نهباً وفساداً وبرعاية حكومة، وسيبقى المريض المؤمن عليه مريضاً ومعوزاً، فالتحسين في الخدمة الموعود بها لن يطاله، كما سبق ولم يطله!.

مليارات جديدة وسهلة لشركات التأمين

تداولت وسائل الإعلام منتصف الشهر تقريباً حديثاً منقولاً عن مدير المؤسسة العامة السورية للتأمين كشف خلاله «عن السعي إلى تأمين كافة جرات الغاز الموزعة على المواطنين، وببدل لا يتجاوز 100 ليرة سورية للأسطوانة الصغيرة».

■ مراسل قاسيون

المفروغ منه أن السعي المشار إليه أعلاه سيصب من الناحية العملية في مصلحة شركات التأمين، فهذه الشركات ستجني المزيد من الأرباح السهلة إلى أرباحها السنوية المرقومة، طبعاً من جيوب المواطنين، ورغماً عنهم!.

تأمين إلزامي

الحديث لم يتضمن تفاصيل إضافية عن الموضوع، لكن الواضح أنه سيكون مثل التأمين الإلزامي للسيارات، أي كل صاحب أسطوانة غاز من المواطنين سيفرض عليه مبلغ 100 ليرة باسم تأمين الأسطوانة المنزلية الصغيرة.

لكن ما لم يتم توضيحه كيف سيتم ذلك؟

ربما الأسهل والأضمن والأكثر جدوى والأربح أن تتم إضافة الـ100 ليرة مع كل عملية تبديل لأسطوانة الغاز، أي إن كل مواطن سيتكبد ما يعادل 600 ليرة سنوياً لقاء التأمين الإلزامي الجديد، بحال استمرار التوزيع بما يعادل أسطوانة كل شهرين مرة لكل صاحب استحقاق.

كما لم يتضح كيف سيتم توزيع هذه الـ100 ليرة، بين شركات التأمين الخاصة والمؤسسة العامة السورية للتأمين، كنسب وحصص موزعة فيما بينها بحسب دور ومهام كل منها، ولا ما هي مبالغ التعويضات التي من الممكن أن يستفيد منها المواطن المؤمن بحال وقوع أي حادث مؤسف، لا قدر الله؟!.

المليارات السهلة

قد يبدو مبلغ الـ100 ليرة رقماً صغيراً بمقاييس تكاليف المعيشة والأسعار، وخاصة إذا ما تمت مقارنة هذا المبلغ مع الغاية الترويجية منه والمتمثلة بـ«عامل الأمان في حالات الحوادث التي تحدث بسبب جرة الغاز»، مع ما يتبعها «التعويض ضمن حدود مالية معينة».

لكن بالمقابل فإن المبالغ التجميعية التي ستحصدها شركات التأمين فيما بينها سنوياً ستكون كبيرة جداً.

فبحسب تصريح منقول عن مدير في وزارة النفط عبر صحيفة الوطن في شهر تشرين الأول 2020: «ما يتم إنتاجه من الغاز المنزلي حالياً يتجاوز 100 ألف أسطوانة بشكل يومي، لافتاً إلى أن حاجة البلاد اليومية من الغاز المنزلي بحدود 120 ألف أسطوانة».

الترجمة العملية للرقم أعلاه بعد تطبيق التأمين الإلزامي على أسطوانات الغاز، بواقع 100 ليرة مع كل عملية تبديل، هو أن شركات التأمين ستجبي ما يعادل 10 ملايين ليرة يومياً من جيوب المواطنين بالحد الأدنى، بحال التوزيع بمعدل 100 ألف أسطوانة يومياً، وشهرياً ما يعادل 300 مليون ليرة، وسنوياً ما يعادل 3 مليارات و600 مليون ليرة، سيتم تقاسمها بين شركات التأمين.

فهل من إيرادات بلا رساميل، أسهل وأسرع وأضمن وأكبر من ذلك؟!.

مُنغّصات علمية- تطفيشية

توجد أنماط متنوعة من سياسة التضييق التي تتبعها الحكومة الموقرة على السوريين اليوم، فقد حلفت «يمين» على إظهار كل المعيقات الحياتية التي تنهك عاتق المواطن ودفعها في طريقه دون رحمة أو شفقة.

■ دعاء دادو

من المعلوم، أن المنغصات الحياتية التي يعيشها المواطن في سورية ليست جديدة، ولكن ما يحدث من تجديد للعمل الحكومي هو «تبهير» وإضافة خاصية جديدة ألا وهي «تطفيش» المواطن، بعد انتهاء الحرب الدامية التي عاشها بأعوامها التسعة.

«منغص» بنكهة جديدة

من الممارسات المنغصة كانت بحق الفئة الطلابية «طلاب الدراسات العليا» هذه المرة، فالمشكلة الكبرى التي تواجه طلاب الدراسات العليا هي القرارات الجديدة والمتجددة، التي أقرها مجلس التعليم العالي في جلسته رقم «6» للعام الدراسي 2021/2020 والتي انعقدت بتاريخ 3 الشهر الجاري.

فالصعوبات والتحديات التي تواجه طلاب الدراسات العليا- كثرة الأزمات المُفتعلة بحقهم والتضييق عليهم أكثر فأكثر وعلى جميع الأصعدة، بدايةً من انقطاع الكهرباء «وهي أصغرها وأهمها سبباً» ونهايةً من ارتفاع التكاليف المادية التي تتوجب على طالب الدراسات العليا لإتمام بحثه العلمي.

تطفيش علمي

فقد أقر مجلس التعليم العالي بجلسته السابقة «11» مادة كانت على شكل منغصات واجهت طلاب الدراسات العليا، حيث انقسمت هذه المنغصات إلى جزأين ربما «أكاديمي وعامة» وكلاهما مُفتعل ضمن السياسة التطفيشية المتبعة من قِبل الحكومة ومؤسساتها التعليمية حتى.

ومن هذه المنغصات التي واجهت الطالب حسب ما تم إقراراه بالمواد الـ «11» وتبويباتها، هي عبارة عن الإلزام بالدوام الكامل للبعض، علماً أن البعض غير ملزمين بالدوام الكامل، حيث إنه قد يصل الدوام المُلزم إلى ما يقارب الـ 12 ساعة من خلال إلزامهم بالتخلي عن عملهم للطالب الموظف، لمراقبة الامتحانات، وإعطاء الدروس العملية بالكليات العلمية، وحضور جلسات مناقشة للماجستير والدكتوراه.

حتى أنهم يقومون بإلزام الطلاب بحضور جميع السيمينارات المطلوبة خلال فترة إنجاز رسالة الماجستير أو الدكتوراه.

ومن ناحية تقديم الدعم الجامعي، فلا تفكر أبداً بالدعم، لأن التعليم العالي تتعاطى مع الدراسات العليا وكأنها مجرد رغبة ذاتية للطالب وليست ضرورة لاستمرار توليد الكوادر الضرورية للبلاد، بمعنى «عزيزي الطالب إذا كنت ترغب بمتابعة تعليمك العالي فلك ما تريد، ولكن من جيبك».

لأن الجامعة عملياً لا تتحمل تكاليف المواد الباهظة «الحد الأقصى للتمويل بعد طلب كافة المبررات، هو 200 ألف ليرة للماجستير مثلاً»، فهي غالباً لا تتوفر ضمن نطاق الجامعة، وفي حال قامت الجامعة بتوفير المواد فإنها قد تتأخر حوالي العامين، وبالتالي فإن طالب الدراسات العليا عملياً يتأخر هذا الوقت كله ويحاسب على تأخره أيضاً من قِبل مجلس القسم.

المنغصات الحياتية التي يعيشها المواطن في سورية ليست جديدة ولكن ما يحدث من تجديد للعمل الحكومي هو «تبهير» وإضافة خاصية جديدة ألا وهي «تطفيش» المواطن

عداك عن ذلك، فإن انقطاع التيار الكهربائي في الجامعة يسبب عرقلة رهيبة لتنفيذ المشاريع التي تتطلب أجهزة كهربائية، وبالطبع فإن الجامعة لا تتحمل مسؤولية انقطاع التيار وتأخر الطالب بتسليم مشروعه.

ناهيك عن موضوع تقديم البحث العلمي النهائي لطلاب الدكتوراه الذي انتقل من مجلس القسم إلى نائب رئيس الجامعة، بُغية ضمان نوعية البحث العلمي، «رغم أن نائب رئيس الجامعة ليس على دراية كُلية بجميع الاختصاصات بالتأكيد»، ولكن خالف تعرف.

وآخر ما تم حصر طالب دراسات العليا، وتضييق موضوع السفر أثناء التسجيل.

عندما يخطو أي طالب في سورية خطوة الدراسات العليا عليه أن «يبلع ريقه»، ويتحلى بالصبر، ويدعو الله أن يسهل له طريقه ويرزقه من حيث لا يحتسب، لأنه لا تقديم دعم ولا مساعدات وحصار وتضييق على طلاب الدراسات العليا.

كيفية ترميم الفجوة العلمية

حقيقةً، خسرت سورية على الأقل حوالي 70% من كوادرها العلمية بسبب الحرب بين الهجرة والموت، أي إن عماد الكوادر العلمية المتبقية في سورية تعادل الـ 30% فقط، إن مرحلة التعافي وإعادة الإعمار بحاجة إلى كل فرد يحمل خبرة عالية للنهوض بمقدرات هذا البلد، والحفاظ عل هذه الكوارد التي لا تقدر بثمن مهمة وطنية بامتياز، ولا يمكن تفسير تطفيش هذه الكوادر العليا إلا ضمن سياسة إفراغ البلد من علمائه المستقبليين ومصادرة إمكانية النمو في السنوات العشرين القادمة.

ويجب على المعنيين في الحكومة في هذا القطاع التعليمي تحديداً مساعدة الطلاب الراغبين بتحصيل الدراسات العليا داخل سورية، ومد يد العون لهم بغية سد الفجوة الكبيرة التي شهدتها سورية خلال سنوات الحرب، من خلال:

مساعدة الطلاب على تنفيذ البحوث العلمية من خلال توفير المواد المطلوبة.

توفير التيار الكهربائي أو أحد بدائله لأنه من الضرورات لإتمام أي مشروع على الأجهزة الكهربائية.

أن تسمح الجامعات للمقبولين في الدراسات العليا بإتمام الدراسة دون التمسك بشرط التفرغ الكلي- الإلزامي، وخاصة موظفي الدولة منهم الذين يجبرون على أخذ إجازة «دون راتب» لكي يكمل تعليمه، ويكون من الأفضل تقديم راتب للطالب كنوع من الدعم للدارسات العليا والطلاب في آن واحد.

حقيقةً، اليوم سورية بحاجة لهذه الشهادات العليا، خاصةً عندما نقارن بين سياسة التطفيش المتبعة من قِبل القطاع الحكومي- التعليمي حتى، وبين جامعات الدول الأخرى التي تقوم باستقطاب جميع الفئات الطلابية بجميع اختصاصاتهم ليس كمد يد العون لهم، لإتمام رحلتهم الدراسية بشكل أساسي إنما لاستقطاب خبراتهم الهامة على عكس ما يتم ههنا من خلال سياسة الحكومة التطفيشية المتبعة بحق المواطنين.

التبغ.. السعر الرسمي «التشجيعي» دون التكلفة

هل ستحقق زراعة التبغ هذا العام الجدوى الاقتصادية منها بالنسبة للمزارعين، أم أنها ستكون كما كل عام بالكاد تغطي تكاليفها؟

■ سمير علي

المؤشرات الأولية، بحسب بعض المزارعين، تقول إن الأسعار المعتمدة مؤخراً من قبل الحكومة لشراء محصول التبغ للموسم الحالي لن تحقق الجدوى الاقتصادية منها بالنسبة لهم، خاصة في ظل استمرار ارتفاع التكاليف!.

أسعار غير منصفة

وافق رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ 2021/6/24، على توصية اللجنة الاقتصادية بالموافقة على الأسعار المقترحة من وزارة الصناعة- المؤسسة العامة للتبغ- لشراء محصول التبغ من المزارعين لصالح المؤسسة العامة للتبغ لموسم 2021-2022، وتكليفها إصدار القرار اللازم بهذا الشأن وذلك وفقاً للآتي:

شك البنت 4500 ليرة/كغ- التنباك 3520 ليرة/كغ- البصما 5300 ليرة/كغ- بريليب 4500 ليرة/كغ- برلي 3400 ليرة/كغ- كاتريني 4500 ليرة/كغ- فرجينيا 3900 ليرة/كغ.

تعتبر الأسعار المقرة أعلاه أعلى من أسعار الموسم السابق، وبالتالي فإن الحكومة تعتبر نفسها قد أنصفت المزارعين من خلال الفارق السعري بين موسمين، حيث كانت الأسعار الرسمية في الموسم السابق وفقاً للتالي:

شك البنت 3000 ليرة/كغ- التنباك 2400 ليرة/كغ- البصما 3800 ليرة/كغ- بريليب 3000 ليرة/كغ- برلي 2400 ليرة/كغ- كاتريني 3000 ليرة/كغ- فرجينيا 2700 ليرة/كغ.

وبحسب صفحة الحكومة الرسمية: «يأتي ذلك تقديراً لجهود المزارعين وتشجيعهم على الاستمرار بزراعة محصول التبغ والتركيز على زراعة بعض الأصناف».

فهل تعتبر أسعار الموسم الحالي تشجيعية للمزارعين فعلاً؟.

بحسب بعض المزارعين فإن الأسعار المقرة غير منصفة وغير مشجعة، بل إنها لا تغطي التكاليف المصروفة على المحصول حتى الآن!.

بين الأسعار والتكاليف

بحسب بعض المزارعين فإن تكاليف الموسم لم تنتهِ بعد، حيث ما زال أمامهم الكثير من النفقاتِ وصولاً إلى فترة الحصاد، التي تبدأ اعتباراً من مطلع أيلول القادم، ومع ذلك فإن التكاليف المصروفة حتى الآن لا تغطيها الأسعار الحكومية أعلاه!.

فإذا كانت الأسعار الرسمية للتبغ قد ارتفعت بحدود 40% وسطياً بحسب ما ورد أعلاه، وهو ما تم اعتباره تشجيعاً حكومياً، فإن السماد على سبيل المثال، كأحد مستلزمات الإنتاج، كان قد ارتفع سبعة أضعاف بين موسمين، حيث كان سعر الكيس بحدود 10000 ليرة، ووصل الآن لحدود 70000 ليرة، وكذلك الحال على مستوى تكاليف بقية مستلزمات الإنتاج، والنفقات الضرورية الأخرى التي تضاعفت مرات عديدة خلال الفترة بين الموسمين «بذار- شتول- أسمدة- أدوية- مبيدات- نايلون- محروقات للري..» يضاف إليها أجور اليد العاملة «حراثة- تسوية- تعزيل- فلاحة- تعشيب..».

وبالتالي فإن الـ40% زيادة وسطية في الأسعار الرسمية لن تغطي زيادة التكاليف الإجمالية التي تضاعفت عدة مرات حتى الآن.

مقارنات لمصلحة السوق السوداء

المقارنة الأخرى التي أوردها بعض المزارعين كانت حول سعر السوق، حيث وصل سعر كيلو التبغ «ورق» وسطياً الى 18000 ليرة، كذلك فإن سعر التبغ المفروم «كت» قد وصل إلى 30000 ليرة.

فهل الأسعار الحكومية أعلاه تعتبر مشجعة كي يسلم المزارعين محصولهم إلى مؤسسة التبغ، أم أن أسعار السوق تعتبر مشجعة وأكثر اقتصادية بالنسبة إليهم؟.

مما لا شك فيه أن بعض المزارعين سيلجؤون إلى تصريف جزء من محصولهم عبر تجار السوق وليس عبر مؤسسة التبغ، ولو كان ذلك سيكبدهم غرامة مالية من قبل المؤسسة، باعتبار المحصول محصوراً ومراقباً افتراضاً، وإلا فإن العزوف عن زراعة التبغ هي الحل بالنسبة لهؤلاء درءاً للخسائر!.

وللحديث تتمة لاحقة مع بدء عمليات حصاد وتسويق المحصول.

الشاورما والاقتصاد السياسي

يقال بأنه منذ حوالي 30 عاماً، كان هناك «حرامية كبار» يخططون بهدوء وبرود خلال تلك السنوات، في الطريقة المناسبة التي يستطيعون بها تنفيذ «خطة جهنمية» لحرمان الفقير السوري من سندويشة الشاورما!

■ مراسل قاسيون

فقضية الخطط الجهنمية لا تقف عند الشاورما فقط، ولكن الشاورما واحدة من خطوط تلك المؤامرة الرهيبة.

سيقول قائل: ما علاقة الاقتصاد السياسي بالشاورما؟

ربما في التالي بعض الإجابات!

رفع الدعم عن الخبز

كان هؤلاء المخططون يعملون بهدوء وعلى مراحل لرفع الدعم عن الخبز، من رفع سعره في التسعينات، إلى سياسات تدمير الزراعة ما بعد 2005، إلى ظهور الأفران السياحية الخاصة في زمن «الخصخصة» .... إلخ.

وهو ما أدى في إحدى نتائجه إلى استبدال الرغيف المدعوم بالرغيف السياحي الخاص غير المدعوم في سندويشة الشاورما، وحصل السوريون على التالي: اختفت السندويشة القديمة التي كانت تعتبر «وجبة مشبعة» برغيفها المدعوم، لتحل محلها اليوم سندويشة على طريقة «الفاست فود» الأمريكية، وبرغيف سياحي لا يُشبع، وكأنه فرض قسري على المواطن المفقر أصلاً ليشتري سندويشتين بدل واحدة. كما أن استبدال الرغيف المدعوم أدى إلى ارتفاع تكاليف السندويشة ذاتها.

أسعار الدجاج والفروج

قبل الأزمة الحالية بسنوات، انتشرت إشاعات، قد تكون صحيحة وقد لا تكون، حول انتشار انفلونزا الطيور في سورية، وعمد القائمون على إحدى مؤسسات الدواجن شرقي البلاد إلى إتلاف كل البيض والفروج عندها بحجة أنها مصابة!

وكانت ارتفاعات الأسعار تفعل فعلها في الاقتصاد السوري، ومنها ارتفاع أسعار الفروج والدجاج، وتراجع الإنتاج في هذا القطاع عموماً خلال سنوات الأزمة، لنصل إلى الوضع الحالي المزري الذي يؤثر أيضاً في تحديد أسعار الشاورما.

الأجور وضرب القدرة الشرائية

في السابق، كان سعر سندويشة الشاورما مع رغيفها المدعوم حوالي 25-30 ليرة سورية، أي سندويشتان بحوالي دولار واحد، واليوم يبلغ سعر السندويشة «المنتوفة» التي لا تشبع حوالي 3000 ليرة سورية، أي سندويشة بدولار واحد، ومن أراد وجبة مشبعة عليه أن يدفع 6000 ليرة سورية، أي حوالي دولارين!

وإذا وضعنا هذه الأرقام في مقارنة مع التكاليف الضرورية لمعيشة المواطن السوري شهرياً، وفي ظل الأجور الحالية التي يشفطها الثقب الأسود للأرباح والفساد، فإن رب الأسرة يقف متردداً يفكر هل سيدفع 3000-6000 ليرة ثمن الشاورما، أم يوفرها للضروريات؟ يعني ذلك، أن المواطن المفقر خسر في قدرته الشرائية، فهو يدفع ثمن سندويشتين مقابل حصوله على سندويشة واحدة، وهذا يعني أيضاً لمن يستطيع شراء سندويشتين، عليه أن يدفع ثمن 4 سندويشات لقاء الحصول على 2 فقط! وهذه إحدى نتائج شفط الفساد الكبير لقدرة السوريين الشرائية.

الاستهلاك والأمركة

هذا الموضوع لا يخص مطاعم الشاورما فقط، بل غالبية المطاعم التي لم تعد مطاعمَ شعبية، والتي أصبحت مطاعمَ على الطريقة الأمريكية للفاست فود، حيث فرضت نزعة الاستهلاك على الناس قسرياً.

لذلك أضيفت إلى الشاورما تصنيفات تسليعية جديدة مثل وجبة الشاورما، وجبة الفرط، وجود البطاطا المقلية على الطريقة الغربية، وجود مواد مرافقة أخرى ساهمت هي أيضاً في رفع الأسعار عموماً، وأغلب هذه المواد لا يحتاج الإنسان إلى تناولها. وهي بالذات، تلك الطريقة الأمريكية في فرض النزعة الاستهلاكية على مواطنيها، حيث تقول إحدى الدراسات، إن 65 % من السلع التي يشتريها المواطن الأمريكي لا يحتاج إليها فعلاً!

وماذا بالنسبة إلى بلادنا، أليست الصورة شبيهة بتلك؟ نزعة استهلاكية، سلع لا يحتاجها الإنسان، «فاست فود» يقضم من الصحة، الشفط الكبير للأجور والقدرة الشرائية، إلى الثقوب السوداء للفاسدين!.

الخبز... آلية جديدة وتخفيض دعم جديد!

يدور المواطن في فلك الأزمات الفاقعة غير المنتهية، وما من مجيب لنداءاته مما أرهقه من ويلات الأزمات المتلاحقة، فكل ما يحاك من قرارات داخل البيت الحكومي، والتي يعاد نسجها وصياغتها بين الحين والآخر، أثبتت مع التكرار أنها ليست أكثر من أشباه حلول، والتجربة خير دليل، فالتغذية الراجعة للقرارات والتعديلات، التي سبق وطبقت، لم تحرك ساكناً أو تنهي أياً من أوجه المعاناة، بل تمادت على حياة المواطن وصبغتها باللون الأسود أكثر مما سبق.

■ عبير حداد

محاولات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتكررة لإعادة صياغة آليات توزيع المواد المدعومة «خبز- سكر- رز- شاي»، بهدف تدارك «طوابير الأزمات» حسب تعبيرها، دائماً تعود نتائجها بالفشل الذريع.

على سبيل المثال لا الحصر، في أزمة الخبز المستمرة والمستفحلة حدث ولا حرج، حيث ما تزال الطوابير أرتالاً، وكذلك حال السوق السوداء على المادة أمام الأفران، برغم كثرة وتكاثر الآليات المجربة والمختبرة، وما هو آت منها ليكون قيد الاختبار المجدد! إلا أن الواضح فيها جميعاً أنها تصب بقناة واحدة «تخفيض الدعم الحكومي المتواصل والمستمر على هذه المواد، بطرق مباشرة وغير مباشرة».

التجربة أولاً من ثم التعميم

أعادت وزارة التجارة وحماية المستهلك وضع أزمة الخبز على طاولة النقاش، لتعتمد آلية جديدة لتوزيعه، عبر ربط مستحقي المادة بمعتمد أو فرن آلي محدد، يتم اختياره من قبل المواطن نفسه، مع تخصيص 10 ربطات لكل فرد في العائلة!

وكشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لإحدى الصحف المحلية، أن تطبيق الآلية الجديدة سيكون مبدئياً على ثلاث محافظات «طرطوس –اللاذقية –حماة»، وبيّن أنه تم تجهيز البنى التحتية ومستلزمات الآلية الجديدة، حيث سيفتح باب الاكتتاب لاختيار المعتمد بتاريخ 28 الشهر الجاري حتى 7 تموز القادم، لتكون جاهزة للتنفيذ بتاريخ 12 تموز، ومن ثم تعميمها على باقي المحافظات.

وأن اختيار المواطن للمعتمد أو الفرن حسب التصريحات، سيضمن حقه بمخصصاته طيلة اليوم، والجهاز لن يتعرف إلا على البطاقات المخصصة ضمن المعتمد أو الفرن حصراً، مع إمكانية تغيير المواطن للنقطة التي يستلم منها الخبز عند الحاجة، بالإضافة إلى أن الآلية الجديدة تحد من مزاجية وتلاعب المعتمدين كونه سيتم منح المعتمد كمية من الخبز حسب البطاقات والمسجلين، كما بيّن معاون أيضاً أن الآلية مدروسة وفق الطاقة الاستيعابية، وذلك على حد تعبيره!

فالقرار سيتم تنفيذه وفق مرحلتين، الأولى إمكانية تحديد المعتمد أو الفرن، والثانية إمكانية تحديد عدد ربطات الخبز التي يريدها المواطن خلال عملية التسجيل الواحدة.

ما الجديد؟

من المؤكد لا جديد سينعكس بشكل إيجابي على واقع المواطن واحتياجاته، ودائماً تخرج الجهات المعنية لتتحفنا بقراراتها الخلبيّة، معتبرةً أن معاناة المواطن ستحل عند ذلك القرار الإبداعي، الذي هو بالمحصلة تخفيض دعم على حساب لقمة المواطن!

من حيث الجوهر فإن الآليات جميعها أصبحت متشابهة، ودعونا نتفق أن الدور الطويل لم يُحل حتى اليوم رغم كل الإجراءات المتخذة، والأهم أن التلاعب أيضاً لم يُحل رغم عمليات الأتمتة والذكاء، والتطبيل والتزمير الذي أشبعتنا منه الجهات المعنية، ومن المؤكد أن المشكلة لن تحل، طالما الحلول الجدية في سبات طويل، ودور الرقابة غائب ومنسي، والأهم أن التخفيض مستمر مع كل صياغة جديدة للقرارات!.

لنقوم بمسح سريع لما نُفذ من آليات خلال الفترة الماضية بالنسبة لمشكلة الخبز، فجودة الرغيف قد انخفضت عمّا سبق، إضافةً إلى ذلك نلاحظ مع كل تغير يطرأ على آلية التوزيع يطبق تخفيض على كمية المستحقات، مع عدم إغفال ما يطرأ على السعر من تغيير نحو الارتفاع بين الحين والآخر، كشكل مباشر لتخفيض الدعم.

فالتعديل السابق مثلاً، حصر عدد الربطات اليومية لكل أسرة حسب عدد أفرادها، لتصبح ربطة واحدة لأسرة مكونة من شخصين، وربطتين لأسرة مكونة من ثلاثة أو أربعة أشخاص، أما الأسرة المكونة من خمسة أو ستة أشخاص فمخصصاتها هي ثلاث ربطات، والأكثر فمخصصاتها أربع ربطات، ومع أن هذه الآلية لم تحقق تأمين الحاجات الاستهلاكية الفعلية للمواطنين من المادة، إلا أنها حملت تغييراً على وزن الربطة انخفاضاً، وزيادة على سعرها أيضاً، وبالمجمل كانت عبارة عن تخفيض للدعم بكل أشكاله، المباشرة وغير المباشرة، المعلنة وغير المعلنة.

أما اليوم وبموجب الآلية المقترحة، قيد الاختبار خلال الفترة القريبة القادمة، فأصبحت المخصصات 10 ربطات للشخص الواحد خلال الشهر بحسب ما تم الإعلان عنه! وهي عبارة عن تخفيض جديد على الدعم بالمحصلة.

هل سيشبع المواطن برغيفي خبز يومياً أم أن الحكومة تركت المواطن للأقدار وعليه أن يتدبر وضعه بشراء الخبز السياحي مرتفع الثمن أو الخبز المدعوم بشكله الحر؟!

دور مفترض غائب

وبغض النظر أن الجودة انخفضت بشكل عام، ولكن من الملاحظ وجود فارق بجودة المادة من فرن لآخر أيضاً، وهذا ما يجعل «سين» من الأفران مرغوب أكثر من غيره وما يشكل ازدحاماً أكبر عليه، وهذا لا يلام به المستهلك، بل وزارة حماية ذلك المستهلك، كونها لا تنفذ واجباتها بشكلها المطلوب، فدورها الرقابي على جودة المنتج بكافة الأفران شبه غائب، فمن المفترض أن الجودة والمواصفة للرغيف واحدة ومعتمدة رسمياً، فأين دور الوزارة من الرقابة الفعلية لحماية المستهلك بهذا الشأن؟! وأين دورها على مستوى السوق السوداء للرغيف أمام الأفران؟.

مقارنة بين الآلية السابقة والجديدة قيد التجريب

خلال حسبة تقريبية نجد أن الأسرة المكونة من خمسة أشخاص سابقاً كانت تحصل على ثلاث ربطات يومياً، أي ما يعادل 90 ربطة شهرياً، وهي غير كافية من الناحية العملية لتسد الحاجات الفعلية للأسرة، ومع الآلية الجديدة أصبحت مخصصات الفرد الواحد10 ربطات شهرياً، أي إن العدد الإجمالي 50 ربطة خلال الشهر الواحد للأسرة ذاتها المكونة من 5 أشخاص، والفارق بين الآليتين 40 ربطة فقط!.

أي إنه تم قضم 40 ربطة للأسرة ذاتها، تحت عنوان «الآلية الجديدة»، وبالعمق هو تخفيض دعم مباشر، لكنه غير معلن، بل غير معترف به!.

وإذا أردنا أن نحسب مخصصات الفرد اليومية وفق الآلية الجديدة فستكون ما يعادل الرغيفين فقط!

فهل سيشبع المواطن برغيفي خبز يومياً، أم أن الحكومة تركت المواطن للأقدار، وعليه أن يتدبر وضعه بشراء الخبز السياحي مرتفع الثمن أو الخبز المدعوم بشكله الحر، والذي وصل سعر ربطة الخبز منه إلى ما يقارب 1000 ليرة سورية، وأحياناً أكثر من ذلك؟!

الطاقة والخبز، ربما لا يوجد ما يكشف الأسس المادية الاقتصادية لأي بناء اجتماعي أكثر من هذين المكوّنين... الخبز الكافي للبقاء، والطاقة اللازمة للإقلاع والعمل. إنّ توفّر هذين المكونين هو الحد اللازم وغير الكافي لضمان الأمان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وعندما تكون البنية الاقتصادية السياسية «متساهلة» مع أزمات الخبز والطاقة فإنها عملياً لا تبحث عن أسس البقاء أو الإقلاع للأمام، وهي غير مبالية بالسقوط في الهاوية.

الخبز والطاقة

3 مليارات دولار... أكبر من بقايا جهاز الدولة

منذ بداية الأزمة بل منذ مطلع الألفية وتحديداً بعد عام 2005، كان الدعم الاجتماعي الذي يشمل عملياً منظومة الخبز والطاقة، هو العنصر الذي تتمحور حوله السياسات الاقتصادية السورية في مسارها نحو «الانفتاح الاقتصادي ومناجاة الغرب».

■ عشتار محمود

وكانت تسوّق لهذه السياسة باعتبارها تحقق أهداف مالية: وفر في الميزانية، تقليص العجز، تخفيف الأعباء والإنفاق، زيادة الموارد العامة وإلخ. وقد كانت هذه السياسة تقوم على ذريعة أن الدعم مضخّم ولا يوزع بشكل عادل، ويؤدي للهدر ويستفاد منه الفساد. وكل ما سبق صحيح، فمبالغ الدعم المضخمة أكبر من التكاليف الحقيقية وهذا أولاً، أمّا ثانياً: المواد المدعومة كانت تاريخياً عرضة للاستثمار عبر شبكات فساد جهاز الدولة من الحلقات العليا للحلقات الصغرى. ولكن ثالثاً وهو الأهم: إنّ كل آليات تقليص هذا الدعم، لم تحجبه عن شبكات الفساد، بل حجبته عن المجتمع وعمّقت الأزمات، وزادت غلّة الفساد، فالفساد أساس في المنظومة السياسية السورية وتغيير الآليات الشكلي لا يغير من واقع وجوده شيئاً.

الاجتهاد في الذكاء الإلكتروني

اليوم، يجتهد ليبراليو سورية في خلق آليات جديدة بداعي تحديث طرق التوزيع، ولكن كلها بالمجمل تهدف إلى تحقيق غرض أساسي هو تقليص الكميات وتقنينها ليصبح صاحب الحق بمادة معينة مضطر لانتظار الإشعار الإلكتروني ليحصل على كميته، وبهذه الحالة يتم التحكم بالكميات وتقليلها عبر التأخرات الزمنية، وعوضاً عن استحقاق جرة غاز للأسرة كل شهر تقريباً تصبح المدة 60 يوم بشكل غير معلن خلال فترات معينة.

وبالمقابل، فإن هذه الطرائق، تتم عبر شراكات وسيطة مع جهاز الدولة، تؤدي إلى حصة من مخصصات وإيرادات الأساسيات الموزّعة لتذهب إلى مزودي الخدمات، مثل: الشركات الوسيطة في البطاقة الإلكترونية، وشركات الاتصالات. وإن كان هذا يبدو ثانوياً، إلا أنّه أساسي في سياسات هذه المرحلة التي يصبح فيها إيجاد مسارب دخل مضمونة للمتنفذين هدف أساسي في ظل تراجع الموارد في السوق، حيث يتطفل هؤلاء على تأمين الأساسيات ويربحون منه حتى عند تقليصه.

الخبز والطاقة أكبر من ميزانية الدولة

لقد وصلت الأمور فعلياً إلى مرحلة يصبح فيها تأمين الأساسيات: الخبز والطاقة مسألة أعلى من قدرة بقايا جهاز الدولة الذي امتصته عقود الفساد وعقد الأزمة. وأصبح القائمون عليه يتعاملون مع هذا على أنه أمر واقع، فلا قدرة مالية للدولة بالموارد التي تصل إليها على التصدي لمهمة تأمين حاجات الحد الأدنى من الخبز والطاقة.

وسنذهب إلى تقليص جديد لكميات الخبز بعد التقليص السابق.

إنّ تأمين كميات الطحين الضروري لإنتاج الخبز بعد خطة التقشف أصبحت مليوني طن، وكلفتها تقارب بأسعار اليوم: 480 مليون دولار، أما تأمين حاجات الطاقة الناقصة عبر الاستيراد بمستويات كاملة، فتحتاج إلى 2,5 مليار دولار. وكلا هذين المبلغين عرضة للزيادة مع الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية مع تجلي الموجة الثانية من الأزمة الدولية المتجلية في التضخم وارتفاع أسعار الأساسيات. إذ بدأت توقعات وصول سعر النفط إلى 100 دولار، بينما بدأت أسعار الغذائيات في السوق الدولية ترتفع بمعدلات قياسية.

إنّ مبلغاً يقارب 3 مليارات دولار لتأمين الخبز والطاقة يعني مبلغاً يزيد على ميزانية الحكومة السورية لعام 2021 التي تقارب 2,6 مليار دولار. أي أنه فوق الاستطاعة النظرية لمالية الحكومة، وتحديداً أن هذا المبلغ مطلوب سداد معظمه بالقطع الأجنبي، وهذا بعيد المنال. فنحن في وضع اليوم من عدم القدرة على التحكم بالقطع الأجنبي، لدرجة أن السياسات النقدية تضطر لاعتماد أسلوب عقيم تحبس فيه مواردها المتوفرة بالليرة ضمن المصارف، حتى لا تنزل إلى السوق وتتحول إلى عامل مساعد في شراء القطع الأجنبي والمضاربة عليه، فسوق القطع بمعظمه خارج يد الحكومة وقدرتها.

إن 3 مليارات دولار أساسيات هي بالفعل أضخم من بقايا جهاز الدولة، ولكنها ليست أضخم من قدرات الاقتصاد السوري المنهوبة

ما الذي تعينه أزمة الخبز والطاقة؟

إن أزمة الخبز والطاقة هي عملياً رأس جبل الجليد الذي يخفي تحته فساد شامل يديره قسم متحكم من جهاز الدولة يعكس نهبه الاستثنائي وسرقاته التاريخية مع ملحقاتها التي تجري خلال الأزمة وهي انعكاس لأزمة بنية سياسية واقتصادية واجتماعية.

هنا للأسف لا حلول جزئية، فأزمة نقص الخبز والتقشف به، هي أزمة ثقة عميقة لأنها إعلان عن سياسة التخلي عن آخر الخطوط الحمراء لمجتمع يعيش أصحاب الأجر فيه على أجور أقل من حد الكفاف والاستمرار بـ 6 مرات! بينما نخبه وحكومته ترى بأن هذا هو المجال الذي يمكن التحرك به لتخفيف الأعباء المالية... أي أن هؤلاء يرون أن تقليص كميات الخبز التي تحصل عليها الأسر السورية بسعر مخفّض هو مكان التوفير المالي الممكن! وهي نخب وحكومات لا تستطيع أن تمد يدها إلا على لقمة الشرائح الأفقر والأضعف.

أمّا عندما يتم التوفير على حساب تأمين أساسيات الطاقة، فإن هذه النخب وحكوماتها تفقد كل رشدها وكل أحلامها الواهمة «بالبناء والاستثمار» لأن أحداً لن يستمر بالعمل، أو يبادر في بيئة لا تتأمن فيها أساسيات الطاقة.

أخيراً، يمكن القول إن 3 مليارات دولار أساسيات هي بالفعل أضخم من بقايا جهاز الدولة، ولكنها ليست أضخم من قدرات الاقتصاد السوري المنهوبة... وهي بالفعل لا شيء قياساً بسوق الممنوعات مثلاً، تلك التي يمكن الوصول بتقديرات سوقها إلى 16 مليار دولار في سورية، مبنية على قيمة المصادر منها خلال عام واحد فقط، والتي تقارب 2 ملياري دولار، هذا عدا عن كل أشكال سوق الفساد والنهب الأخرى «التهريب، الأرباح الاحتكارية للاستيراد، العملة». تلك الموارد التي لم يعد من الممكن لا اقتصادياً ولا سياسياً تعبئتها للصالح العام، لأن قانون السوق تحكمها قوى مال ونفوذ كبرى لا ترضى بتراجع ربحها عن نسب أرباح محددة اعتادت تحصيلها من مستويات الفساد السورية الكبرى، والتي مهما زادت موارد جهاز الدولة أو نقصت فإن مصيرها أن يتم ابتلاعها عبر هؤلاء.

المواد التموينية تخفيض جديد للدعم!

بعد المقدمات والمبررات لخطر عجز تمويل المواد المدعومة، حيث وضعتنا الحكومة، خلال الفترة القريبة الماضية، بين خيارين أحلاهما مر، إما التوقف عن الدعم الحكومي، أو إجراء تعديل على الأسعار، بما يخفف من فاتورة العجز الحكومي، وطبعاً دائماً على حساب لقمة المواطن وجيبه.

■ نادين عيد

كان من المؤكد أنه لا يوجد دخان بلا نار، فبعد الأخذ والرد حول إمكانية رفع أسعار مادتي السكر والرز، وبين عدم تأكيدها أو حتى نفيها من قبل الجهات المعنية، أعلنت المؤسسة السورية للتجارة بتاريخ 27 حزيران الجاري، بدء الدورة الجديدة لتوزيع مادتي السكر والرز عبر تطبيقها الذكي «وين»، بعد تمديد الدورة الحالية لعدة مرات، حيث بدأت خلال شهر شباط، وكان من المفترض أن تستمر إلى نهاية شهر نيسان الفائت، لكن مسلسل التمديد دام ما يقارب الشهرين، والمبرر الحرص على استكمال عملية التوزيع لتصل المخصصات لكافة العائلات السورية!.

ووفق إعلان المؤسسة السورية للتجارة فإن الدورة الجديدة للتوزيع ستبدأ بتاريخ 4 تموز القادم، ووفق الكميات ذاتها المخصصة سابقاً للعائلة السورية، ولكن مع إجراء تعديل بسعر المبيع، ليصبح ألف ليرة سورية لكل كيلو غرام من كلتا المادتين، أي ما تم تداوله خلال الأيام الماضية عن رفع الأسعار لم يأتِ من الفراغ، ونسبة الزيادة المقرة في السعر تقارب 100%.

فتخفيض الدعم الحكومي لا يزال مستمراً بجميع أشكاله، وعلى كافة المواد المدعومة، سواء كانت المواد التموينية أو المحروقات والغاز والخبز، وذلك من خلال تخفيض الكميات أو من خلال رفع الأسعار، وحتى عبر التأجيل والتمديد، كما حصل خلال عملية توزيع المواد التموينية للأشهر الفائتة «شباط آذار ونيسان».

فحسب تصريحات معاون مدير مؤسسة السورية للتجارة، لا علاقة لنقص التوريدات بالتأخير الذي حصل، فالكميات متوفرة وتكفي جميع المسجلين على مادتي السكر عبر تطبيق البطاقة الذكية!.

وبغض النظر عن الكميات المخصصة عبر البطاقة الذكية والسقف المسموح به لكل أسرة، فالكميات المدعومة لا تسد حاجة الأسرة، وكثيراً ما تلجأ الأسرة لشراء المواد التموينية بشكلها الحر.

فالكميات المدعومة الحالية قد جرى تخفيضها مع كل تعديل كان يطال عملية التوزيع، وآخرها التخفيض عبر تعديل الأسعار لتصبح ألف ليرة للكيلو الواحد.

الخشية من المبررات الذرائعية

المبررات الحكومية حجج جاهزة لرفع الأسعار دوماً، فخطر عجز تمويل مادتي السكر والرز يعود بحسب التصريحات الحكومية، لارتفاع تكاليف تأمينها عالمياً، وزيادة أجور الشحن والتغليف، الذي بدأ يشكل عائق لاستمرار عملية الدعم، مما أدى لإجراء زيادة بالأسعار للتخفيف من العجز الحكومي، ولابأس أن يتحمل المواطن القليل من الأعباء التي تزداد شيئاً فشيئاً.

أما الخشية من الذريعة المسوقة حكومياً، والتي رفعت الأسعار مقابلها، فهي أن هذه الذريعة ستكون مبرراً لمحتكري السوق والمتحكمين به من كبار التجار والمستوردين، من أجل زيادة أسعار السلع والبضائع في الأسواق، بالتوازي وبما يعادل نسبة الزيادة في الأسعار الحكومية، ولم لا؟ فما ينطبق على السلع الحكومية ينطبق على غيرها من السلع، وربما الخدمات أيضاً، ما يعني أننا قد نكون أمام سلسلة رفع في الأسعار، على حساب ومن جيوب المواطنين بالمحصلة.

الخشية من الذريعة المسوقة حكومياً أنها ستكون مبرراً لمحتكري السوق والمتحكمين به من أجل زيادة أسعار السلع والبضائع وبما يعادل نسبة الزيادة في الأسعار الحكومية

فإلى متى سيتحمل جيب المواطن، الذي أصبح شبه فارغ، كل هذا الانهاك الرسمي وغير الرسمي، على حساب حاجاته ومستوى معيشته، وربما على حساب بقائه على قيد الحياة؟!.

فبضعة الآلاف المتوفرة بالجيب اليوم لم تعد كافية لثمن ربطة الخبز، والقليل من الخضار، وبعض الفواتير كالماء والكهرباء.. إلخ، التي تسدد رغم شح توفرها!.

سؤال مَلح!

ويبقى السؤال الأساسي: إن كان هناك عجز حكومي حقيقي فلماذا لا تتم تغطية العجز مثلاً عبر مشاريع تنموية تدور عبرها عجلة الإنتاج، بالإضافة إلى العمل الجدي على جباية الضرائب الحقيقة من كبار أصحاب الأرباح والناهبين، بدلاً من تغطية ذلك العجز من جيب الأغلبية المفقرة والمنهوبة، والتي من المؤكد لم يعد يتوفر لديها ما يكفي لسد رمقها؟!.

من المؤكد أن الإجابة واضحة ولا لبس فيها، فالسياسات الليبرالية المعمول بها حكومياً منذ عقود لم ولن تسفر إلا عن مثل هذه النتائج الوخيمة، وما خفي أعظم في ظل أنماط التوحش والتكشير عن الأنياب، المتزايد خلال سني الحرب والأزمة، والمستفحل مؤخراً، ولا مناص من تغيير مجمل هذه السياسات عن بكرة أبيها، رغماً عن كل من تمثل مصالحهم وتحابيهم!.

دير الزور.. بعض العاملين «ألا يكفينا ما فينا»؟

وصلت إلى قاسيون شكاوى من عدد من العاملين في دوائر الدولة في دير الزور، والذين حصلوا سابقاً على قروض من المصارف الحكومية، وفحوى الشكاوى أن هذه المصارف تطالبهم بغرامات نتيجة التأخر في تسديد أقساط القروض المتراكمة، وإلا سيتم إحالة ذلك إلى القضاء وملاحقتهم!.

■ مراسل قاسيون

يؤكد هؤلاء العاملون أنهم حصلوا على قروض قبل انفجار الأحداث بمدد مختلفة، ونتيجة الأحداث تهجروا إلى مناطق مختلفة داخل الوطن، وحددوا أماكن عملهم، حيث تهجروا وبقيت رواتبهم من أماكن عملهم في دير الزور، وبقي المحاسبون يخصمون الأقساط منها حسب الأصول.

تفاصيل

نتيجة الحصار الذي استمر حوالي 3 سنوات، انقطع التواصل الإلكتروني بين فروع المصارف في دير الزور مع إداراتها العامة في العاصمة دمشق، ولدى مراجعة هذه الإدارات تبين أن هناك عدداً من الأقساط غير موجود على الشبكة الإلكترونية، ولا يعرفون ما عليهم وما لهم، لأن قسماً كبيراً منهم استمر خصم الأقساط من قبل المحاسبين في دوائرهم، والبعض كان الحسم منه أكثر من المدة المقررة، وبعد فك الحصار، وعودة هذه المصارف للعمل ومراجعتها، تبين أن هناك أقساطاً متعددة، تختلف من محاسب إلى آخر ومن مصرف إلى آخر، غير مسددة، وبالتالي يستحق دفعها مع غرامات التأخير القانونية عنها، علماً أنه لا ذنب لهؤلاء بما حصل، وخاصةً أنه لدى مراجعة محاسبة هذه الإدارات تبين أيضاً أن العديد من المحاسبين تغيروا، وبعضهم هاجر خارج الوطن، وأن دفاتر الشطب قسم كبير منها مفقود، وما هو موجود على حاسوب كل دائرة لا يتطابق مع ما هو موجود في حواسيب هذه المصارف!.

والأنكى من ذلك أن غرامة التأخير على الأقساط المتراكمة تختلف من مصرف إلى آخر، حيث تتفاوت نسبة هذه الغرامة بين المصارف «توفير- تسليف شعبي..» بعضها يتجاوز 10% من مبلغ القسط الشهري!.

أسئلة ومقارنات مشروعة

في الشكاوى، ومع الإقرار بحق المصارف بما يتوجب لصالحها من أقساط شهرية متراكمة، وبالرغم من أن البعض من العاملين اضطر لتسديد الغرامات دون قناعة عن مسؤوليته حيالها، يتساءل هؤلاء: ما ذنبنا أن محاسبينا لم يسددوا للمصارف الأقساط التي خصموها من رواتبنا، أو لم يقتطعوا بعضها وفقاً لما هو مفترض بشكل شهري، والبعض خصم منه أكثر مما هو متوجب عليه من أقساط، وبالتالي ضاعت حقوق البعض بين محاسبي الدوائر والمصارف؟

وحتى لو تم الإقرار بالمبالغ التي اقتطعت زيادة، فإن معاملة استردادها تستغرق زمناً طويلاً، وجهداً ومبالغ إضافية!.

ولماذا نحن نتحمل غرامات التأخير، وهي ليست مسؤوليتنا بل مسؤولية المحاسبين وإدارات المحاسبة ومديري الدوائر الذين لم يتابعوا ذلك في وقته؟.

والتساؤل الأخير: لماذا لا يجري إعفاؤنا من هذه الغرامات التي لسنا مسؤولين عن غالبيتها؟ فهي على قلتها لا تتناسب مع رواتبنا ومع ظروف المعيشة الحالية في ظل الغلاء المستفحل يومياً وانخفاض القيمة الشرائية لها!.

بينما على الطرف المقابل يعفى كبار التجار والمستثمرين من غرامات التأخير في كثير من الأحيان، ناهيكم عن النهب والفساد العلني والتهرب الضريبي! فمن سينصفنا؟.

التبعيّة الغذائية حتى الموت جوعاً في رأسمالية الأطراف

يعتمد التطور الرأسمالي على العمل المأجور وعلى رأس المال المتراكم سابقاً، كما قال ماركس «يجب أن يجتمع مالك النقود في السوق مع العامل الحر». وهذا بالطبع يفترض ضمنياً إمداداً كافياً من الغذاء الميسور نسبياً للطبقة العاملة في القطاع الرأسمالي، حيث يؤدي كل من التصنيع والتحضر إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية بشكل كبير. ومع ذلك، هناك تناقض بين حاجة رأس المال العالمي للتوسع غير المحدود وبين قدرة الزراعة على المستويات الوطنية على توفير الغذاء الكافي لحاجات رأس المال العالمي. ويلاحظ مؤلّفَ هذا البحث أنّ «عدم الحصول على الغذاء بأسعار معقولة كان من بين الأسباب الكامنة وراء الثورة الروسية «البلشفية» عام 1917، والثورة الصينية عام 1949، وكذلك الحراكات الشعبية في العالم العربي مؤخراً».

■ تشون شو
تعريب وإعداد: فيديل قره باغي

ظهرت تجارة الغذاء العالمية كحلٍّ مؤقت لمشكلة الغذاء في التطور الرأسمالي. كانت تجارة المواد الغذائية المتمركزة في بريطانيا حالة خاصة، لأنها كانت أول وأكبر اقتصاد رأسمالي في ذلك الوقت. وربما كانت بريطانيا المكان الوحيد الذي لديه حاجة داخلية لكمية كبيرة من الواردات الغذائية، مقارنة بالمجتمعات التقليدية التي كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي.

كان النظام الغذائي الثاني، بقيادة الولايات المتحدة، هو الذي شهد توسع الرأسمالية في جميع أنحاء العالم، وخاصة في «العالم الثالث». شكّل نقص الغذاء الرخيص في البلدان النامية عائقاً شديداً أمام النهضة الصناعية والتحضّر، وكان الحل الرأسمالي العالمي هو فائض الحبوب من الولايات المتحدة ومن عدد قليل من البلدان الأخرى. لذلك ألغى التوسّع السريع للرأسمالية أيّ احتمال لأن يقلّد «العالم الثالث» تجربة «قوانين الحبوب» «في تاريخ بريطانيا»، وحرمه من القدرة على إطعام نفسه.

خلال نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية، كانت التنمية الرأسمالية العالمية مدعومة بصادرات غذائية من عدد قليل من البلدان الأساسية. ومع ذلك، أولاً مع أزمة السبعينات، ثم مع أزمة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن الحلول الحالية لمشكلة الغذاء على طريقة التنمية الرأسمالية لها محدودية واضحة. فلو استمر الاتجاه العام على هذا النحو، فمن غير المرجح أن تتمكن بعض البلدان الأساسية من تلبية الاحتياجات الغذائية للتنمية في العالم على الطريقة الرأسمالية.

ليبرالية التجويع والتبعية

من الناحية التكنولوجية، بات العالم بالفعل ومنذ فترة طويلة قادراً على إطعام كل سكان العالم بالتغذية الكافية، لكن الرأسمالية فشلت بالقيام بهذه المهمة. ولا تزال مشكلة الاعتماد على الغذاء وافتقار النظام إلى القدرة على تلبية الطلب العالمي تطارد سوق الغذاء العالمي والرأسمالية بشكل عام. لقد حاولت التعديلات الرأسمالية العديدة منذ السبعينات بشكل أساسي الالتفاف على المشكلة، ولكن دون أيّ نجاح.

نشأت التبعيّة الغذائية عن توافقٍ بين الطبقات الحاكمة في «العالم الثالث» ورأس المال العالمي الكبير في بلدان المركز الرأسمالي منذ الحرب الباردة «أبحاث فريدمان 1982، 1993؛ وبرنشتاين 2016». فمن ناحية، وجدت الولايات المتحدة أماكن لإلقاء الفائض لديها من الحبوب، ومن ناحية أخرى، تهرّبت الدول النامية من واجب تنفيذ إصلاحٍ زراعيّ يلبّي حاجتها الشديدة لبناء زراعتها. تم تعزيز التبعيّة الغذائية بشكل أكبر من خلال «حزم التكيّف الهيكلي» القسرية وفق وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأيديولوجية الليبرالية الجديدة بأكملها.

كما رأينا من أزمات الغذاء المتكررة، فإنّ حاجةً إنسانيةً أساسية كالغذاء مهمة للغاية بحيث لا يجوز وضعها في أيدي «السوق الحرة» غير الموثوقة ورأس المال العالمي. تتمثل الطريقة الأفضل لإطعام سكان العالم، خاصة في «العالم الثالث»، في تطوير نظام بديل لإنتاج الغذاء والتجارة. بادئ ذي بدء، يجب أن يكون إنتاج الغذاء في النظام البديل موجهاً محلياً ومستداماً بيئياً إلى حد كبير. يمكن لكل بلد، شريطة أن يكون لديه الهبات الطبيعية اللازمة، أن يطوّر إنتاجه الغذائي على طريق الاكتفاء الذاتي الذي قد لا يتحقق في كل البلدان، ولكن العديد من دول «العالم الثالث» لديها بالفعل إمكانات غير مستَخدَمة تسمح لها بأن تكون أقلّ تبعيّة من الناحية الغذائية. وسيستلزم هذا التحول إصلاحات زراعية تدعم المنتجين الصغار والتعاونيات وإعادة بناء الزراعة الوطنية. كما يجب أن تشمل الجهود المبذولة لاستخدام محاصيل الغطاء، وتناوب المحاصيل، وكذلك السماد الطبيعي لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري تدريجياً «أبحاث بيمنتل 2009».

نشأت التبعيّة الغذائية عن توافقٍ بين الطبقات الحاكمة في «العالم الثالث» ورأس المال العالمي الكبير في بلدان المركز الرأسمالي منذ الحرب الباردة

اللحوم والنبات والنظام البديل

ثانياً، وبنفس القدر من الأهمية، يحتاج استهلاك الغذاء في النظام البديل إلى تنظيمه وفقاً لمعايير الاستدامة. النظام الغذائي القائم على اللحوم السائد في الولايات المتحدة والعالم المتقدم يتطلب المزيد من موارد الطاقة والأراضي والمياه مقارنة بالنظام الغذائي النباتي، كما أنه غير مستدام على المدى الطويل «أبحاث بيمنتل 2003». يخبرنا تاريخ الخمسين عاماً الماضية مراراً وتكراراً أنه بينما تحاول البلدان النامية تقليد أسلوب الاستهلاك الغربي، يصبح الإمداد الغذائي العالمي غير كاف لتلبية كل الطلب. من المهم انتقاد دور التبعيّة الغذائية في أزمة الغذاء، ولكن من المهم أيضاً إدراك الضرر الناجم عن النظام الغذائي الذي يستند بشكل شامل على اللحوم.

يحتاج هذا التحول تعاوناً بين الحكومات الوطنية بالإضافة إلى تنظيم صارم لرأس المال الزراعي الرئيسي ولاستخدامه للحبوب.

العقبة الرئيسة سياسيّة

التحديات الرئيسة لمثل هذا الانتقال ليست من الجانب التكنولوجي «نحن لسنا في «عالم مالتوس»»، بل التحدي المعيق ناجمٌ عن المصالح الراسخة لرأس المال العالمي الكبير في البلدان الأساسية بقدر ما تستفيد هذه البلدان من تجارة المواد الغذائية، وكذلك بسبب المصالح الراسخة للطبقات الحاكمة في "العالم الثالث" التي تستفيد من «الحلول» الحالية لمشكلة الغذاء.

إنّ الاستمرار في الحل القديم «التبعية الغذائية للعالم الثالث» مكلف بشكل متزايد وعرضة للأزمات، لكن من الواضح أن إجراء الانتقال يتعارض مع مصالح جزء على الأقل من الطبقة الرأسمالية.

بحلول عام 2015، كان لا يزال لدينا 795 مليون شخص في العالم يعانون من الجوع، أغلبيتهم الساحقة «780 مليون» في العالم النامي «وفق منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي 2015». في الوقت نفسه، كما قلنا، فإن هذا النظام الغذائي الحالي ضعيف وغير مستدام.

إنّ نظاماً غذائياً بديلاً هو ضروري وممكن. يجب أن يتضمن الخروج عن النظام الحالي تغييرين رئيسيين: أولاً: يجب أن يكون الإنتاج الغذائي العالمي موجهاً محلياً ومستداماً. ثانياً: يجب أن يكون الاستهلاك العالمي قائماً بشكل رئيسي على النباتات بدلاً من النظم الغذائية القائمة بشكل رئيسي على اللحوم. ستتطلب مهمة إنهاء النظام القديم والانتقال إلى نظام أكثر إنسانية واستدامة جهوداً من الحركات الشعبية ومن الباحثين الأكاديميين. إنّ مستقبل الغذاء في نهاية المطاف في أيدينا.

■ تشون شو: باحث صيني وأستاذ مساعد في الاقتصاد بجامعة هوارد «في واشنطن». تشمل اهتماماته البحثية الاقتصاد السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصاد الصيني. تم تعريب المقال بتصرّف عن قسم من بحث أطول للمؤلّف، عنوانه الأصلي «التبعية الغذائية وأزمة الغذاء العالمية»، منشور في 5 حزيران 2019 في «مجلة الفكر النقدي الدولي» International Critical Thought.

حكايات الكفاح في المسلسلات الحمراء

تواصل الصين اليوم إنتاج المزيد من الأفلام السينمائية والمسلسلات الدرامية المشوقة لحماية واستحضار رموزها التاريخية الوطنية والشعبية، في لحظة تاريخية تتميز بالسخونة العالمية للأزمات، وتراجع المنظومة الرأسمالية، وبروز الصين كقوة صاعدة في الشرق، وكمثال لمواجهة الأوبئة والتنمية الاقتصادية.

■ قاسيون

نستطيع التحدث هنا عن التجربة الصينية في توثيق التاريخ، وإن كانت هذه التجربة قديمة بطريقة كتابة التاريخ «الكتب والوثائق والصحف»، فالتجربة الجديدة عملت عبر نقل التاريخ بشكل منهجي متسلسل إلى السينما والدراما التلفزيونية.

أنتجت الصين في الماضي عدداً كبيراً من الأفلام السينمائية والوثائقية والمسلسلات التي تؤرخ للصراع الطبقي في الصين. وعندما نتحدث عن التجربة الجديدة، لا نقصد الأعمال القديمة الماضية، بل تلك التي ظهرت منذ عام 2011.

على سبيل المثال: يتحدث فيلم «1911» عن ثورة 1911 التي أسقطت الإمبراطور وأعلنت الجمهورية. الفيلم درامي مشوق من بطولة جاكي تشان. وقال في نهايته إن الثورة أبقت على الصين رأسمالية وإقطاعية لذلك يجب إكمال مهامها. ثم أنتج فليمين ملحميين، أحدهما عن تأسيس الحزب الشيوعي، والآخر عن تأسيس الجيش الأحمر الصيني. وألحق بهذا الخط عدداً كبيراً من الأفلام مثل المسيرة الطويلة، تأسيس الجمهورية... إلخ. ويمكن عبر هذه الأفلام فهم تاريخ الصين والثورة الصينية.

يعرف الصينيون جيداً، أن الجمهور في العصر الحالي يحتاج إلى مادة مرئية، فالكتب والصحف لوحدها لم تعد تكفي، ويجب تدعيم الدعاية بالمواد المرئية، أي الأفلام السينمائية والوثائقية والأفلام المتحركة والفيديوهات القصيرة والأغاني الجديدة والمسلسلات الدرامية المشوقة. في مهمة تاريخية في غاية الأهمية تؤدي مهمة توثيق وحماية الرموز الوطنية والشعبية في الصين. واستحضارها في هذه اللحظة بالذات.

التجربة الصينية تجربة طليعية في هذا المجال اليوم، يجب دراستها والتعلم منها في مواجهة الكم الهائل من السينما والمسلسلات الاستهلاكية الفارغة على الطريقة الغربية والطريقة الفاشية الإعلامية التي هي من أدوات الهيمنة الرأسمالية الهادفة إلى تخريب الإنسان.

قصص من شنغهاي

عرضت القنوات الصينية ومنصات الأفلام الآسيوية حتى الآن 42 حلقة من أصل 43 حلقة للمسلسل الجديد The Rebel، وهو مسلسل درامي ملحمي تاريخي يتحدث عن صور من حياة مدينة شنغهاي منذ عام 1934 حتى انتصار الثورة الصينية عام 1949.

تصور الحلقات الأولى للمسلسل، قصة كفاح منظمة الحزب الشيوعي في شنغهاي في ظروف بالغة الصعوبة والقسوة ضد حكم أمراء الحرب «حزب الكومينتانغ»، وتليها مرحلة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الياباني حتى النصر على الفاشية عام 1945. بينما تصور الحلقات الأخيرة، مرحلة الكفاح النهائي وانتصار الثورة الصينية عام 1949.

أبطال المسلسل، مجموعة من رفاق الحزب الشيوعي في منظمة شنغهاي، وعرضت جميع الحلقات ذلك الصراع والقلق الذي يدور في بال الإنسان في الظروف والمنعطفات التاريخية، في إطار درامي ملحمي، قبيل الالتحاق بالطريق الجديد الذي بشر بمستقبل البلاد. كما عرضت الحلقات تقلب المشاعر الشخصية للإنسان في كل محطة من المحطات، وكيف تنضج آراء البشر خلال الصراع السياسي والتجارب القاسية المريرة في الحياة.

كما يركز المسلسل على أهمية الكفاح في حياة الشعوب، متخذاً من حياة الناس في شنغهاي مثالاً على ذلك. كما يصور معاني التضحية على الطريق العظيم، واستمرار كفاح الحزب رغم التضحيات، فالقطار التاريخي كان يتعاظم بعد كل مرحلة، وبعد كل تضحية قاسية.

تاريخ الثورة الصينية

كتبت صحيفة الشعب اليومية أن مسلسل «عصر الصحوة» يعيد تاريخ الثورة الصينية إلى منصات النقاش.

حيث عرض مسلسل «عصر الصحوة»، على القنوات الصينية، وتصور حلقاته مرحلة ظهور الثقافة الجديدة بين عامي 1915–1921. وهي الفترة التي مهدت لظهور الحزب الشيوعي الصيني.

حسب صحيفة الشعب، حصل المسلسل على متابعات واسعة من جانب الجمهور في الصين، وأثارت أحداثه الدرامية والتاريخية وشخصياته العديد من النقاشات الساخنة على وسائل التواصل.

ويصور مسلسل «عصر الصحوة» قصة شخصيات مؤسسة ومؤثرة في تاريخ الحزب الشيوعي الصيني، مثل تشنغ دو شيو، لي داتشاو وقوهونغ مينغ. ويعتقد راو شوجوانغ، رئيس الجمعية الصينية للنقاد السينمائيين، أن طريقة تناول الشخصيات التاريخية مثلت أحد أهم عوامل نجاح المسلسل.

حيث خرجت طريقة تناول شخصيات المسلسل عن قناع الشخصية التاريخية، واقتربت أكثر إلى طباع وحياة الشخصيات في الحياة اليومية.

وقد أثار مسلسل «عصر الصحوة» نقاشات بين الشباب الصيني على منصات التواصل حسب صحيفة الشعب اليومية، حول مستقبل الصين، «وأية دولة يجب أن تكون الصين في المستقبل، وأية روح يجب أن يتحلّى بها الصينيون. وقد مثّل العمل مزيجاً بين الوقائع التاريخية والإبداع الفني، وسلّط الضوء على التداخل بين الأحداث التاريخية التي عاشتها الصين في بداية القرن العشرين والشخصيات المؤثرة في تلك الحقبة».

أفرزت النقاشات الحامية تقارباً هادئاً في الآراء عند بعض الشباب وهم الذين وضعوا أول مهمة عاجلة على طريق تأسيس حزب البلاشفة الصيني

نار هادئة ونقاشات حامية

وإلى جانب تلك المسلسلات، أنتجت الصين مسلسلاً خلال العام الماضي 2020، يصور في حلقاته أحداث نفس الحقبة التاريخية.

خصصت كل حلقة من حلقات المسلسل للحديث عن قصة من القصص الفردية الفريدة لكفاح أعضاء الحزب الشيوعي الصيني.

فالحلقة الأولى على سبيل المثال، تصور في مشاهد من الصراع الدرامي، تلك النقاشات الحامية حول مستقبل الصين عام 1920. ومثلت النقاشات الحامية الاتجاهات الأساسية للصراع، فهناك الليبرالي ومن كان يدعو إلى اتباع الغرب والرأسمالية، والمحافظ الذي يريد العودة بالتاريخ إلى الوراء، وهناك الفوضوي الذي يريد تحطيم جهاز الدولة. وظهر أيضاً من دعا إلى سلوك طريق حزب البلاشفة وثورة أكتوبر الروسية عبر تأسيس حزب البلاشفة الصيني وتوحيد العمال والفلاحين.

أفرزت تلك النقاشات الحامية تقارباً هادئاً في الآراء عند بعض الشباب، وهؤلاء الشباب هم الذين وضعوا أول مهمة عاجلة على طريق تأسيس حزب البلاشفة الصيني: ترجمة البيان الشيوعي إلى اللغة الصينية. وظهرت المادة الأولى للاجتماع التأسيسي للحزب الذي سمي منذ ذلك الوقت عام 1921 باسم الحزب الشيوعي الصيني.

تكرار تدمير ليبيا في القرن الإفريقي...

للمواقف السياسية «الأبوية» التي تأخذها الحكومة الأمريكية تجاه إفريقيا تاريخ طويل من التحوّل إلى عواقب وخيمة على جماهير الشعوب الإفريقية. قبل عقد من الزمان كان عدد من الأشخاص الذين يشغلون اليوم مناصب في الإدارة الأمريكية شركاء في تدمير ليبيا من قبل الولايات المتحدة والناتو. وقد برروا عملهم في حينه بحماية النشطاء «المؤيدين للديمقراطية».

■ التحالف الاسود لاجل السلام
ترجمة: قاسيون

وكما فعلت قبل مهاجمة ليبيا، تستخدم الإمبرياليّة الأمريكية سلاح التضليل والمعلومات المشوهة لاستغلال وتعقيد الوقائع السياسية في القرن الإفريقي، لخلق ذريعة لمزيد من التدخل المباشر. يأتي تصريح بلينكن: «إذا فشل المسؤولون عن حلّ الأزمة في تيغراي في عكس مسارها، فعليهم توقع المزيد من الإجراءات من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. ندعو الحكومات الأخرى إلى لانضمام إلينا في اتخاذ هذه الإجراءات»، في ذات هذا السياق.

تستخدم الولايات المتحدة حادثة هجوم «جبهة التحرير الشعبية لتيغراي» على القاعدة الفدرالية التي أشعلت النزاع، كأداة أمر واقع تبرر من خلالها سياساتها «للتدخل الإنساني» في إثيوبيا. لكن في واقع الأمر فالولايات المتحدة وغيرها من القوى الغربية هي المسؤولة الأولى عن الإساءة لحقوق الإنسان وحق تقرير المصير لشعوب القرن الإفريقي وكامل دول الجنوب العالمي.

نحن ندين أيّ عنف عسكري أو قتل غير شرعي أو عنف جنسي أو تهجير أو سرقة أو تمييز أو اعتداء أو ابتزاز تمّت ممارسته من قبل أيّة جهة بحقّ أهل تيغراي الأبرياء أو بحق أيّ إثيوبيّ أو إريتريّ آخر في هذا النزاع المستمر. وندعم أيّة مبادرة سلام تجمع بين أطراف وشعوب إثيوبيا وإريتريا ومنطقة القرن الإفريقي الأوسع.

الولايات المتحدة والناتو لا يملكون أيّ تعاطف تجاه حياة السود في القرن الإفريقي أو في أيّ مكان آخر، فاهتماماتهم دوماً تعكس أنانيتهم وعنصريتهم ومصالحهم الجيو-سياسية. في إثيوبيا وإريتريا مصالحهم هي: السيطرة والتأثير على مضيق باب المندب بوصفه نقطة عبور حساسّة لتأمين مرور الطاقة العالمية،

ليست إفريقيا متخلفة ومليئة بعدم الاستقرار السياسي والعسكري لأن أوروبا الغربية والولايات المتحدة ليسوا موجودين بشكل كافٍ فيها

زعزعة الوجود الصلب للصين في المنطقة.

فرض «قيادة القوات الأمريكية في إفريقيا AFRICOM» على البلد الوحيد الذي رفض سيطرتها: إريتريا.

ليست إفريقيا متخلفة ومليئة بعدم الاستقرار السياسي والعسكري لأنّ أوروبا الغربية والولايات المتحدة ليسوا موجودين بشكل كاف فيها، وكلّ من يعتقد بذلك فهو يعتقد بالضّرورة بأنّ السود متوحشون أقلّ شأناً من غيرهم من البشر. الحقيقة أن إفريقيا هي ما عليه تحديداً بسبب عقود من الاستعمار القديم والجديد من أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وأيّ تصرّف إفريقي يضفي الشرعية على استمرار هذا الاستعمار يجب أن يُنظر له إمّا كمعبّر عن جهل شديد أو عن انتهازيّة غادرة.

تتضمّن السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا على الدوام تطويق أيّ جزء من القارة يشكل تهديداً لمصالحها الجيو- إستراتيجية ضمن حروبها الأبدية، وهذا ما تحاول فعله عبر تدمير القرن الإفريقي.

■ بتصرّف عن: Don't Allow Another U.S.-NATO Libya in the Horn of Africa: A Statement by BAP's U.S. Out of Africa Network and Horn of Africa Pan-Africans for Liberation and Solidarity

لولا يسحق بولسنارو

أجرت «مؤسسة البحث والاستشارة الاستعلاميّة IPEC» استطلاعاً للرأي بين البرازيليين، حول الشخص الذي سيصوتون له في الانتخابات الرئاسية القادمة في 2022.

■ IPEC
ترجمة: قاسيون

تصدّر الرئيس البرازيلي السابق: لويز إناسيو لولا دا سيلفا «المعروف باسم لولا» الاستطلاع بتحقيقه لنسبة 49% من الأصوات، بزيادة 26 نقطة عن جايير بولسنارو الرئيس الحالي.

لاحظت المؤسسة في تقريرها بأنّ الرئيس اليميني الحالي يشهد تناقصاً في الشعبية، حيث لم يعلن سوى 23% عن استعدادهم لدعمه في الانتخابات المقبلة.

هناك مرشحون آخرون لم يحققوا نسباً تذكر، مثل السياسي من يسار الوسط سيرو غوميز «7%»، ورجل الأعمال الثري محافظ ساو باولو جواو دوريا «5%»، ووزير الصحّة الأسبق في حكومة بولسنارو لويز هنريكه ماندیتا «1%».

السياسات التي اتبعها بولسنارو، وتحديداً في الاستجابة للوباء، أدّت إلى تهاوي شعبيته. آخرها فضيحة شراء اللقاح الهندي كوفاكسين بأثمان باهظة تخطت 1000% من سعره.

أدّت مثل هذه الأحداث ببولسنارو إلى الغضب بشكل علنيّ أمام صحفيّ في غواراتيغوتيا. كما قام في زيارة لريو غرانده دي نورته بإمساك يد طفل ونزع كمامته عنوة. وصفت وسائل الإعلام هذه الأعمال بأنّها مهينة.

تخطت وفيات البرازيل بالوباء 500 ألف إنسان، وتتزايد قوة الحركة التي خرجت عدّة مرات للشوارع مطالبة باستقالته.

صرّح 62% من المستطلعين بأنّهم لن ينتخبوا بولسنارو على الإطلاق بغض النظر عن المرشح المقابل، وذلك في تزايد واضح عن نسبة 56% في الاستطلاع الذي أجري في شهر شباط الماضي.

يرى نصف من تمّ استطلاعهم بأنّ الحكومة سيئة أو سيئة جداً، بينما كانت النسبة في الاستطلاع السابق هي 40%. كما تهاوت نسبة من يعتبرون بأنّ الحكومة عظيمة أو جيدة من 31% في الاستطلاع الماضي إلى 23% في الاستطلاع الأخير.

وارتفعت نسبة من لا يوافقون على الطريقة التي يحكم بها بولسنارو من 58% في شباط الماضي إلى 66% في هذا الاستطلاع.

ومن الجدير بالذكر بأنّ التهم التي تمّ توجيهها إلى الرئيس السابق «لولا» قد أسقطتها المحكمة بدعوى التآمر والفساد بين المدعي العام وهيئة المحكمة السابقة، الأمر الذي شكّل فضيحة في البرازيل. وفي هذا الشهر أسقط القضاء ثلاث تهم فرعية تمّ توجيهها إلى الرئيس «لولا» لذات الأسباب، والتي لخصتها المحكمة «الانحياز ضدّ لولا والتأثير السياسي والفساد».

خروج القوات الأجنبية من ليبيا ضرورة أكثر من أي وقتٍ مضى

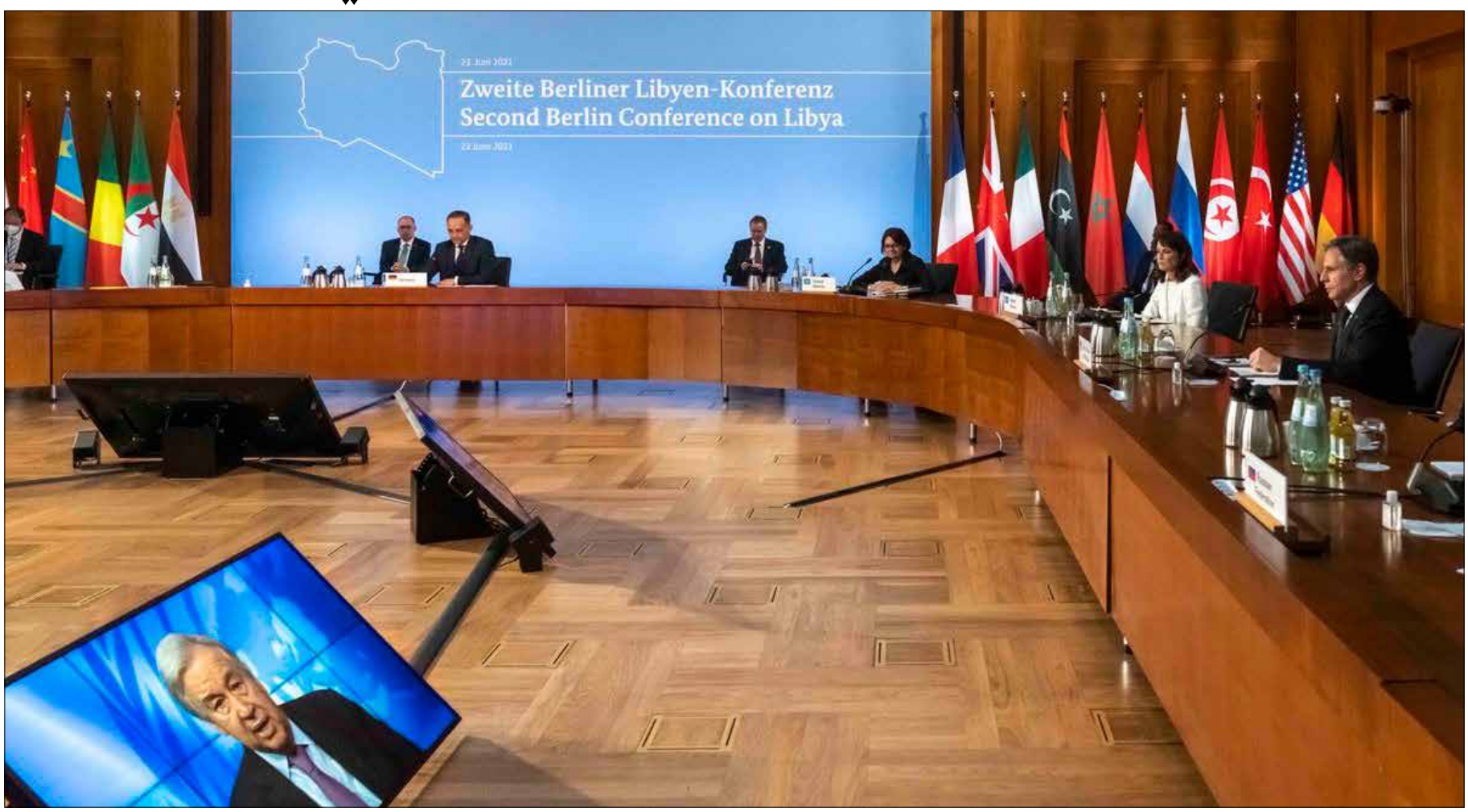

عقد في 23 من الشهر الجاري مؤتمر برلين-2 حول ليبيا بمشاركة 15 دولة و4 منظمات دولية منها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وعدد من الدول الأوروبية إضافة إلى حلف الشمال الأطلسي «الناتو»، فما الجديد الذي قدمه المؤتمر وما الذي يضمن خروج القوات الأجنبية من البلاد؟

■ ملاذ سعد

تسير التسوية الليبية بشكل إيجابي عموماً، بخطوات عملية وإن كانت بطيئة نحو تنفيذ بنود الاتفاقات والقرارات ذات الصلة، المشكلة الأكبر تكمن حول مسألة خروج القوات الأجنبية من البلاد، بكيفيتها وزمانها وتأثيرها على عملية الانتخابات المزمع إجراؤها في كانون الأول.

ما قبل المؤتمر

قبيل موعد مؤتمر برلين-2 أعلن الاتحاد الأوروبي تعديل نظام عقوباته المفروضة على ليبيا عبر فتحه الباب لفرض عقوبات مستقبلية على شخصيات وهيئات قد تتهم بالقيام بتصرفات تعرقل إجراء الانتخابات، الأمر الذي عدّه الليبيون تدخلاً بشؤونهم، فعلى الرغم من تلطي الجانب الأوروبي خلف هذا الإجراء برغبته دفع وحث الأطراف الليبية على الالتزام بالتسوية وتنحية الخلافات، يرى الليبيون أن الاتحاد الأوروبي عبر هذا الإجراء قد يقوض مسار التسوية بما يتوافق مع مصالحه وليس المصلحة الليبية نفسها.

أما الجانب الأمريكي فقد نشط مؤخراً منذ أن تحدد موعد المؤتمر، ليجري جملة من الاجتماعات والمحادثات المتنوعة والمتفرقة مع الليبيين لبحث «الانتخابات» و«خروج القوات الأجنبية»، فقبل يوم من المؤتمر صرح مبعوث واشنطن الخاص إلى ليبيا، ريتشارد نورلاند، بأن بلاده تجري لقاءات ومحادثات مع بعض الأطراف الليبية حول انسحاب القوات الأجنبية معتبراً أن «جزءاً من أهمية الانتخابات في ليبيا يكمن في أن حكومة قوية مشروعة ويعتد بها قد تضغط على الأطراف الأجنبية لسحب قواتها» متابعاً «سيكون هذا تطوراً مهماً للغاية ومؤثراً جداً، لكننا لا نقترح الانتظار حتى العام المقبل في محاولة لتحقيق بعض التقدم»، ليكون بهذا التصريح نفسه يسوّف مسألة خروج القوات الأجنبية بشكل جدّي إلى ما بعد الانتخابات المزمعة! مما يهدد مسار التسوية نفسه بشكل تخريبي.

بالمقابل من ذلك، وباليوم نفسه، أعلنت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش طرح مبادرة «استقرار ليبيا» في مؤتمر برلين-2، والتي تتضمن خطة وأجندة زمنية للمصالحة والانتخابات وانسحاب القوات الأجنبية، قائلة: «عملنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية وبوصفنا سلطة تنفيذية موحدة على إعداد مبادرة وطنية ليبية سمّيناها مبادرة «استقرار ليبيا» وتابعت أن المبادرة «تهدف ولأول مرة أن يأخذ الشعب الليبي زمام أمره ويقود بنفسه هذه العملية بالتعاون مع الدول المشاركة والداعمة لاستقرار بلادنا». تشكل هذه المبادرة خطوة هامة على صعيد التسوية، فوجود مبادرات داخلية ليبية عوضاً عن الضغوطات الخارجية، تدفع نحو المزيد من المباحثات والحوارات التي تنتج توافقات أكبر بالمحصلة وتفرض على الجميع الالتزام بها.

مخرجات المؤتمر

شدد البيان الختامي للمؤتمر على ضرورة خروج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، وأهمية توحيد المؤسسات الليبية، وتنظيم الانتخابات المقررة في موعدها.

في الحقيقة لم تكن المخرجات كما المتوقع، ففيما يخص النقطة الأكثر حساسية المتعلقة بخروج القوات الأجنبية من ليبيا لم تجر تحديد مواعيد دقيقة أكثر من تأكيد جميع الأطراف أن يجري ذلك قبل الانتخابات الليبية، ولم يتم وضع أية آليات أو سبل لتنفيذ هذا الخروج، إلا أن الأمر الإيجابي كان تأكيد ومطالبة جميع الأطراف دولياً وإقليمياً بشكل متوافق على ضرورة الخروج هذا، بدءاً من الأمم المتحدة عبر لسان أمينها العام أنطونيو غوتيريش، مروراً بروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وألمانيا وغيرهم.

ولا تزال الجزئية الأكثر إشكاليةً هي خروج القوات التركية، حيث تعتبر وجودها شرعياً، وترفض وضع علامة مساواة بينها وبين المرتزقة غير الشرعيين، حيث قال المتحدث باسم الخارجية التركية، تانجو بيلغيتش، خلال مؤتمر صحفي عقده يوم الجمعة، عن التوصل إلى «تفاهم مهم» في مفاوضات مؤتمر برلين-2 إلا أنه قال «أعربنا عن تحفظنا على بعض البنود التي تتعارض مع الحقائق على الأرض «...» أكدنا أننا لن نسمح بالتساؤل حول مدربينا ومستشارينا في ليبيا في منابر إقليمية ودولية، وأن تتم مساواتهم مع مرتزقة غير شرعيين، ولذلك وضعنا تحفظنا على بند من البيان». لكن على أية حال فإن البيان الختامي قد صدر، وهو يشمل جميع القوات الأجنبية غير الليبية دون استثناء، بما فيها القوات التركية والمصرية وغيرها.

إن ما يجري المساومة عليه عبر مسألة خروج القوات هو الأوزان السياسية ضمن التسوية الجارية، وما تحاول أنقرة الدفع به هو أن تجعل قواتها آخر من يخرج، وأن يكون هذا الخروج -في حينه- بقرار منها، وألا يكون بالفرض بمحاولة للحفاظ على وزنها وضمانة بقاء الاتفاقات الموقعة مع حكومة الوفاق الوطني الليبية السابقة، تحديداً فيما يتعلق بالحدود البحرية والتجارة والاقتصاد.

لا يمكن الحديث عن التطبيع التام هناك طالما يستمر تواجد عسكريين ومرتزقة أجانب في الأراضي الليبية

عراقيل داخلية

أشار رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة خلال المؤتمر إلى وجود عراقيل داخلية قائلاً «تفصلنا عن الانتخابات ستة أشهر لكن ما زالت المصالح الضيقة تؤثر، ولم تعتمد ميزانية الحكومة ولم يجر اختيار المناصب السيادية بعد» محذراً أن «الخلاف الداخلي والمصالح تعيق المسيرة إلى الاستحقاق المقبل» داعياً المجتمع الدولي إلى دعم جهود حكومته، وداعياً الأطراف الليبية إلى إنجاز القاعدة الدستورية وقانون الانتخابات في أقرب وقت.

إن ما يعطي هذه الخلافات الداخلية مداً بالدرجة الأولى هو استمرار وجود القوات الأجنبية والتدخلات الخارجية في ليبيا، مما يتيح لمختلف الأطراف القفز فوق مبدأ الحوار عبر التشدد بالمواقف، ومن الأمور الأكثر إشكاليةً هي «حقيبة الدفاع» في الحكومة، فعوضاً عن حلها عبر الحوار وحسب الكفاءة والقدرة والتوافق، يجري التجاذب حولها من مختلف الأطراف بمنطق «الاستيلاء» ولمصالح شخصية ترتبط بالأوزان السياسية لحظة إجراء الانتخابات في الـ 24 من كانون الأول، علماً أن استمرار فراغ هذه الحقيبة نفسها يؤخر عملية توحيد المؤسسة العسكرية وتجعل من فرص استمرار الانقسام وعودة الاقتتال الداخلي قائمة، وقد كثف هذه المشكلة نائب وزير الخارجية الروسية سيرغي فيرشينن أثناء المؤتمر بتأكيده أنه «لا يمكن الحديث عن التطبيع التام هناك طالما يستمر تواجد عسكريين ومرتزقة أجانب في الأراضي الليبية».

لتكون المهمة الملحة أمام الحكومة الليبية هي حلّ مسألة حقيبة الدفاع وتوحيد المؤسسة العسكرية في كامل ليبيا بأسرع وقت لتتمكن من فرض آليات وجداول زمنية فعلية تضمن خروج الجميع.

ترامب يظهر مجدداً بين الآلاف من مناصريه!

بعد هدوء نسبي تلا الانتخابات الرئاسية الأمريكية، والتي انتهت بخسارة دونالد ترامب وفوز منافسه الديموقراطي جو بايدن، عاد ترامب إلى الواجهة مجدداً بعد أن أنهى يوم السبت 26 من شهر حزيران الحالي أولى فعالياته الجماهيرية في ولاية أوهايو، والتي تأتي في سياق التحضيرات للانتخابات الكونغرس النصفية وتلميحات حول إمكانية ترشح ترامب للانتخابات الرئاسية في 2024.

■ علاء أبوفرّاج

تحت شعار عريض «أنقذوا أمريكا!» وبتمويل من المنظمة التي تأخذ من هذا الشعار اسماً لها، انطلقت جولة ترامب من مدينة ويلينجتون في ولاية أوهايو، والتي يفترض أن تنتقل إلى ولاية فلوريدا في مطلع الشهر القادم. شكّل الحدث إعلاناً عن عودة ترامب للخطابات النارية واستعداداً لخوض معركة سياسية جديدة، يكون عمادها التجمعات الشعبية الواسعة وتستند إلى خطاب ترامب المألوف.

قدّرت شرطة أوهايو أن أعداد الحضور تراوحت بين 10 إلى 15 ألف والذي قدم بعضهم قبل ساعات من الموعد لحجز أماكن في الصفوف الأمامية، للحدث دلالات سياسية كثيرة أوسع من حدوده نفسها تدل بعضها على طبيعة الصراع الدائر في الولايات المتحدة وشكل المعارك القادمة، ويدل بعضها الآخر على طبيعة التغييرات الجارية في بنية النظام القائم على الحزبين.

الانتخابات النصفية

تجري انتخابات الكونغرس كل سنتين أي إنها تجري مرتين ضمن ولاية الرئيس، لذلك تعتبر الانتخابات التي تجري في نصف ولاية الرئيس بمثابة تقييم لأداء الحزب الحاكم، ويرى فيها البعض شكلاً من إعادة تقييم لأداء الرئيس وتنفيذ برنامجه السياسي. يجري السباق الانتخابي على كافة مقاعد مجلس النواب أي 435 مقعداً، وعلى 35 مقعداً في مجلس الشيوخ من أصل 100 مقعد، ويجري بشكل مرافق لها إعادة انتخاب حكام 36 ولاية و3 أقاليم، يضاف إليها بعض البلديات والمناصب الإدارية الأخرى.

من المعروف أن العمليات الانتخابية في الولايات المتحدة تجري ضمن قوالب ثابتة نسبياً، وتملك المنظومة القائمة أدوات واسعة للتحكم في مخرجات هذه الانتخابات، لكن الانقسام السياسي الحالي، يجعل من الانتخابات ساحة للنزال بين «المتمرسين» الديموقراطيين والجمهوريين الذين يستخدمون أساليبهم كافة في محاولة لحسم الصراع الحالي لصالح أحد منهما. ومن هذه الزاوية قد تحول نتائج الانتخابات المقبلة الأرض التي يقف عليها الرئيس بايدن إلى جحيم، لتكون حركة إدارته أكثر صعوبة من إدارة الرئيس السابق التي عانت من سيطرة الديمقراطيين على مجلس النواب. من هنا نستطيع أن نفهم حماس الرئيس السابق دونالد ترامب لهذه الانتخابات والتي يرى فيها خطوة أولى يجب كسبها لمعركته القادمة.

حدود الفصل بين الجمهوريين وترامب!

لم يكن ترامب ضمن البنية السياسية التقليدية كما هو معروف، بل يعتبر دخوله إلى عالم السياسية ظاهرة جديدة، وبسبب بنية النظام السياسي في الولايات المتحدة خرج ترامب اسمياً كممثل عن أحد هياكلها التقليديين، أي الحزب الجمهوري، إلا أنه شكّل ظاهرة متمايزة عن غيره من السياسيين، ولا شك أن ظهور ترامب كان دليلاً على أزمة عميقة تعيشها تلك البنى السياسية تجلت أولاً بحاجتها إلى عناصر غير تقليدية لتنوب عنها، لكن ترامب كان يدرك تماماً حاجة المنظومة إليه وفي الوقت نفسه لم تكتمل العناصر التي تؤهله كتيار، للانفصال عن البنية التقليدية «ونقصد هنا بنية الحزبين تحديداً»، فلذلك رأينا في الآونة الأخيرة تخادماً متبادلاً بين التيار الذي يمثله ترامب، والحزب الجمهوري بوصفه أحد أعمدة النظام السياسي القائم في الولايات المتحدة. فالجمهوريون قدموا مظلة سياسية في وجه «السلاح القانوني» الذي استخدمه خصوم ترامب، فالحزب الجمهوري نجح في إبعاد المسؤولية عن ترامب في أحداث «كابتول هيل» الأخيرة، ومنحه حصانة كان من صعب تأمينها من خارج البنى التقليدية، وبالمقابل يعمل ترامب ضمن إطار الحزب الجمهوري مما يسمح للجمهوريين بالحفاظ على هيكلهم عبر احتواء ترامب وجمهوره ضمن أطرهم الرسمية، ما يعني أن يبقى هذا التيار الجديد ضمن الأطر القديمة أطول وقت ممكن مما يسمح بالحفاظ من وجهة نظرهم على حدٍ أدنى من الاستقرار السياسي.

كل هذا يطرح سؤالاً اليوم، هل ترامب جمهوري؟ أم أن الجمهوريين أصبحوا «ترامبيين»؟ لا شك أننا لم نصل إلى هذه النقطة بعد، لكن منحى الأمور يتجه إلى لحظة يكسر فيها هذا التيار إطار الحزب التقليدي، وأحد الأمثلة على ذلك هو ما جرى في انتخابات الكونغرس التي جرت في عهد ترامب والتي خسر الجمهوريون فيها أغلبيتهم في مجلس النواب، لكن ترامب لم يعتبر أن هذا خسارة له، بل لاحظ أن مقياس «الجمهوري» لم يعد الانتماء إلى الحزب الجمهوري فحسب! بل بات من الضروري تأييد ترامب شخصياً، فقد صرح ترامب بعد الانتخابات النصفية في 2018 أن أولئك الجمهوريين الذين خسروا الانتخابات يتحملون مسؤولية ذلك منفردين، لأنهم نأوا بأنفسهم عنه. وفي الوقت الذي حاولت وسائل الإعلام الأمريكية تصوير كلمات ترامب بأنها دلائل جديدة على نرجسيته وقناعته بأنه «محور الكون»، كانت تغفل أن ترامب كان يقول إنه طوق النجاة للحزب الجمهوري، فترامب خرج ليصور نتائج الانتخابات كما لو أنها لصالحه مستنداً إلى أن من أيده شخصياً فاز في الانتخابات على عكس الجمهوريين الذين هاجموا ترامب، أمثال جيف فليك و بوب كوكر الذين خسروا مقاعدهم بعد خصامهم العلني مع ترامب.

بدء الحملة كان كفيلاً بجذب انتباه الكثير من المحللين ووسائل الإعلام التي عادت للعب دورها في هذه المعركة بعد فترة راحة مؤقتة

على ماذا يستند ترامب اليوم؟

لم تحمل كلمات ترامب في أوهايو محتوى جديداً، فتحدث عن تزوير الانتخابات الأخيرة، وجدد مزاعمه بأنه الرابح الفعلي فيها، وشن هجوماً شرساً على الرئيس بايدن يتهمه بأنه يُسيء إلى سمعة الولايات المتحدة، وبأنه «يدمر البلاد أمام أعين الجميع»، وأضاف أن الصين وروسيا وإيران باتت تهين الولايات المتحدة بسبب سلوك بايدن السياسي. ترامب أعلن في بداية كلمته أن هذه المعركة القادمة ستنتهي بالسيطرة على مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وبأن «معركتهم» لن تنتهي قبل إزاحة جو بايدن وكل وسائل الإعلام المزيفة.

بدء الحملة كان كفيلاً بجذب انتباه الكثير من المحللين ووسائل الإعلام التي عادت للعب دورها في هذه المعركة بعد فترة راحة مؤقتة، لا يمكن الجزم بأن ترامب سينجح في مساعيه وأهدافه العريضة التي يضعها أمامه، لكنه بكل تأكيد ينجح بالبقاء على الساحة السياسية وبين الملايين من أنصاره مما يجعل تأثير هذا التيار ثقيلاً على الأزمة الداخلية في الولايات المتحدة التي لم تعد تنحصر مشكلاتها بالتعامل مع نتائج انتهاء العصر الأسود الذي هيمنت به على إرادة العالم فحسب، بل باتت ترزح تحت وطأة أعاصير داخلية لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

الاقتحام القانوني لمبنى الكونغرس

أنصار الرئيس ترامب الذين هاجموا واقتحموا مبنى الكونغرس بعد نتائج الانتخابات الأخيرة يتحضرون اليوم لخوض انتخابات قد تسمح نتائجها بدخولهم إلى المبنى بشكل قانوني، ومن الطريف حقاً أن أحد الأشخاص الذين اقتحموا المبنى في 6 كانون الثانيً يتحضر لخوض الانتخابات التشريعية القادمة. ربما تزيد الانتخابات القادمة من وزن «التيار الشعبوي» داخل المجالس التشريعية لكنها لن تعبر حتماً عن حجم هذا التيار خارج المبنى نظراً للمقاومة الشرسة له من قبل البنى التقليدية، وإن كان ترامب في خطابه يعد بالسيطرة على نتائج الانتخابات فهذا لا يعني أن هذا التيار لن يملك أدوات أخرى، كتلك التي حدثت يوم جرى اقتحام الكابوتل هيل.

استفزاز بريطاني وردع روسي حازم

نشبت أزمة جديدة بين موسكو ولندن إثر دخول المدمرة البريطانية Defender المياه الإقليمية الروسية في البحر الأسود على الحدود مع شبه جزيرة القرم يوم الأربعاء الماضي، حيث تمت مواجهتها بطلقات وقنابل تحذيرية على خط مسار السفينة من قبل أسطول البحر الأسود وحرس الحدود الروسية.

■ حمزة طحان

رداً على ذلك استدعت موسكو السفيرة البريطانية إلى مبنى الخارجية الروسية، واستدعت وزارة الدفاع الروسية الملحق العسكري البريطاني لدى موسكو وسلمته مذكرة احتجاج، وأعلنت روسيا مراراً بأن السلوك البريطاني هذا يعتبر استفزازاً معداً مسبقاً لدوافع سياسية، بينما تختبئ لندن خلف الحادث بعدم اعترافها بالقرم أراضيَ روسية معتبرة أنها لم تخترق الحدود الروسية، ولم تعترف بإجراء طلقات تحذيرية من الجانب الروسي على الرغم من وجود أدلة ومقاطع فيديو تثبت ذلك.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، بأن لدخول المدمرة البريطانية الحدود الروسية «عنصر سياسي يتمثل في الأنشطة الاستفزازية قرب حدودنا على مدى وقت طويل من قبل دول الناتو، وبريطانيا من أعضاء الحلف»، وتابعت «هذه حقيقة. هذا هو العنصر السياسي، أي خلق نوع من الاضطراب والاستفزازات بلا نهاية إضافة إلى أمور أخرى متعلقة بذلك ضد روسيا».

وتأتي هذه الخطوة البريطانية في وقت تتأزم بها العلاقات الروسية الأوكرانية وسط إشارات بانضمام الأخيرة إلى حلف الشمال الأطلسي «الناتو» مما يعطي كييف مداً بتصعيدها السياسي والعسكري على موسكو، بالإضافة إلى إشارات من الاتحاد الأوروبي حول إجراء قمة روسية- أوروبية تم إحباطها بعد الحادث.

إن السلوك البريطاني الأخير يمثل محاولة لإبقاء باب الخلافات الروسية الأوروبية مفتوحاً ويزكي نارها، بتنوع ملفاتها من الأمني المتعلق بنشر قوات الناتو والأزمة الأوكرانية، إلى السياسي المتعلق بالحوار وحل الخلافات، فالاقتصادي وعلى رأسه ملف السيل الشمالي-2، وجاء الحادث تحديداً بعد قمة بوتين- بايدن بغية تعقيد مخرجاتها واعتبره العديد رفضاً بريطانياً لمخرجاته.

على أية حال حذر نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف من تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلاً وقال بشكل حاسم «يمكننا أن ندعو إلى سيادة العقلانية ونطالب باحترام القانون الدولي، وإذا لم ينفع ذلك فيمكننا أن نقصف، وليس خط مسار الهدف، بل والهدف نفسه، إذا لم يفهم زملاؤنا».

الصورة عالمياً

• أكد السفير الروسي لدى الولايات المتحدة، أناتولي أنطونوف، أنه تمكن من التواصل مع وزارة الخارجية الأمريكية، لبحث كيفية تنفيذ بنود بيان الاستقرار الإستراتيجي.

• اجتمع الرئيس الأمريكي جو بايدن، مع الرئيس الأفغاني أشرف غني ورئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية للبلاد لبحث انسحاب قوات الاحتلال الأمريكية وسط تصاعد القتال بين قوات الأمن الأفغانية ومسلحي حركة طالبان.

• قال مدير إدارة الهندسة في وزارة الدفاع الإثيوبية، الجنرال بوتا باتشاتا ديبيلي، إنّ بلاده مستعدة لسيناريو «الحل العسكري» لقضية سد النهضة مع مصر والسودان، رغم أنها لا تسعى إليه.

• أكدت رئاسة الأركان الإيرانية على ضرورة مغادرة القوات الأجنبية، ومن بينها الأمريكية، من غرب آسيا من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة.

• قال مبعوث واشنطن الخاص لليبيا، إن الولايات المتحدة تجري محادثات مع بعض الأطراف المهمة في البلاد، بشأن انسحاب قوات أجنبية قبل الانتخابات المقررة في كانون الأول.

• خرج آلاف النشطاء في جنوب إفريقيا إلى الشوارع في مسيرة «أنقذوا الأرواح» مطالبين حكومتهم بتسريع حملات التطعيم ضد فيروس كورونا ويحثّون الجهات الصحية في بلادهم للموافقة على اللقاحات الروسية والصينية والكوبية.

«الأمازونيون» وكفاحهم المنظّم

أخفقت الحركة النقابية في مخزن أمازون في بيمسر ألاباما. لكنّ حملتها التاريخية التي احتلت صفحات الصحف العالمية غذّت بالوقود عربة انتفاضات عمّال أمازون في جميع أنحاء العالم. باتت إضرابات عمّال أمازون في إيطاليا وألمانيا والهند مدمجة في صراع دولي ضدّ رابع أكثر الشركات قيمة في العالم، وضدّ ظروف العمل الشاقّة والسيئة والمراقبة المكثفة التي تعتمدها.

■ بقلم: لويس- فيليز ليون
ترجمة: قاسيون

منذ فجر الرأسمالية، تمكّن أرباب العمل من إيجاد طرق للسيطرة على العمّال واستغلال أجسادهم المرهقة. لكنّ وسائل مراقبة شركة أمازون لعمّالها– وهم من الشرائح المستضعفة كما في بيسمر حيث أغلبهم من النساء السود– من شأنه أن يجعل حتّى أعتى مراقبي العمّال يحمرون خجلاً. في مستودعات الشركة يستخدم العمّال أجهزة تتبّع محمولة تضبط كلّ تحركاتهم وتقيّم سرعتها. تتميّز أمازون بتوظيفها الابتكارات الإنتاجية لخلق نظام من الرعب في أماكن العمل، مع ضغوط تجبر العمّال حتّى على التبوّل في الزجاجات كي لا تمنحهم استراحات. إنّ أمازون، ومعها وولمارت منافستها الشديدة، هما المثال الممتاز على استغلال الطبقة العاملة في القرن الحادي والعشرين.

حافظ عمّال الياقات الزرق في أمازون على تدفّق البضائع حول العالم. إنّهم العضلات التي تلبي رغبات المستهلكين لتشكّل الممرات الشريانية التي تجعل من «أمازون.كوم» قادراً على الحياة. يتم عبر سلاسل توريد أمازون بيع كلّ شيء من البلاي ستيشن إلى مشدات اليوغا، لتسافر عبر شاحنات البضائع والطائرات والسفن من خلال بنى النقل التحتية حول العالم، وصولاً إلى أبواب المستهلكين.

ومثلما كان عمّال القرن التاسع عشر الذين شكّلوا الصلب لصالح أندرو كارنيغي، وكرروا النفط لصالح روكفيلر، وبنوا السيارات لصالح هنري فورد، يتوحد عمّال أمازون اليوم ضدّ عملاق الأعمال جيف بيزوس: الرجل الأكثر ثراءً في العالم. استغلّ بيزوس السوق الجديدة غير المنظمة للتجارة الإلكترونية بقسوة، مثله مثل أيّ ربِّ عملٍ قاس آخر.

كما كتب كيم مودي في «تكلفة النقل المجاني: أمازون في الاقتصاد العالمي»: «جيف بيزوس، يسانده طاقمه من التقنيين والمحاسبين، قام بكلّ ما يفعله أيّ سيد للصوص: جمع الأموال، وإنفاق أو خسارة أموال الآخرين، والتهرّب من الضرائب، وخداع الموردين، وتجنّب النقابات».

بعد إدراك العمّال لمدى أهميتهم كي تفي أمازون بوعدها في التسليم في الوقت، بدأوا بالتنظّم كي يسيطروا على أماكن عملهم. أدركوا بأنّ عدم القدرة على الاستغناء عنهم هو ما يمنحهم النفوذ للتفاوض بشأن ظروف عمل أكثر أماناً وكرامة في الوظيفة، والحصول على أجرٍ يتناسب مع القيمة التي أنتجوها: 21,33 مليار دولار دخلًا صافياً لأمازون في 2020 «بزيادة 9,7 مليار أثناء الوباء»، مع زيادة 67,9 مليار دولار في محفظة بيزوس المتخمة بالفعل. وجدت الشرارة التي اشتعلت في ألاباما طريقها للامتداد على طول العالم. فكما قال بيري كونلي من عمّال فرع بيسمر: «عبر تحدي أمازون في الجنوب– المعقل الإقليمي لحصن مناهضة النقابات– سنشكّل فارقاً ليس في ألاباما وحسب، بل على نطاق عالمي».

العمّال من حول العالم من كولومبيا مروراً بنيجيريا وصولاً إلى ميانمار عبّروا عن تضامنهم مع عمّال أمازون في ألاباما

المقاومة العالميّة

العمّال من حول العالم– من كولومبيا مروراً بنيجيريا وصولاً إلى ميانمار– عبّروا عن تضامنهم مع عمّال أمازون في ألاباما. عندما قام أكبر اتحاد عمّالي إيطالي «CGIL» في 22 آذار بالإضراب في 15 مخزناً مملوكاً لأمازون «بالتعاون مع نقابات أخرى»، حمل العمّال لافتات تقول: «من بياتشينزا إلى ألاباما– نقابة كبيرة واحدة».

يقول كريستي هوفمان، الأمين العام «للنقابة العالمية UNI» التي نسّقت أعمال أمازون حول العالم: «يدرك عمّال أمازون في أوروبا بأنّ تنظيم القوّة العاملة في الولايات المتحدة سيغيّر قواعد اللعبة». من بين منشآت أمازون المقدّر عددها بـ 1538 منشأة من مختلف الأنواع حول العالم، هناك 290 في أوروبا، و294 في الهند، و887 في أمريكا الشمالية، أغلبها متوزّع في الولايات المتحدة– مع مزيد من توسّع أمازون إلى المناطق الحضرية. «توجد أمازون بشكل أقلّ في البرازيل ومصر والكويت والسعودية والإمارات العربية وسنغافورة».

يحابي القانون في الولايات المتحدة أصحاب العمل إلى حدّ كبير، حيث تنتشر المخالفات ضدّ حقوق التفاوض الجماعي، والتي يعاقب عليها القانون. استغلّت أمازون هذه الميزة بعدوانية لإغلاق النقابات والمطالبة باستسلام العمّال بشكل كلي. وفقاً لتقرير نشرته النيويورك تايمز: «إذا أبدى العمّال أيّة إشارة على عدم الانصياع بشكل كلي، كان المدراء يرون في ذلك علامة على أنّ هناك نشاطاً نقابياً». ولا يقتصر الأمر على ضرب التنظيم النقابي، فانتهاك حقوق العمّال لا حدّ له: غرمت «لجنة التجارة الفدرالية» أمازون مبلغ 61,7 مليون دولار لسرقتها «الإكراميات» من سائقيها.

يقول هوفمان: إنّ العمّال في أوروبا مشمولون باتفاقيات التفاوض الجماعي كجزء من المفاوضة القطّاعية، والتي تخوّل النقابات وضع معايير يلتزم بها جميع أرباب العمل في مجال عمل ما محدد، بغض النظر عن العضوية الفردية لأرباب العمل من عدمها. لكن حتّى مع هذه الضمانات في أوروبا، فالمفاوضة القطاعية لا تشكّل حلاً سحرياً.

فالإضراب الإيطالي على سبيل المثال، كان حافزه بشكل رئيسي تحسين ظروف العمل العامة للمتعاقدين من الباطن. لدى غالبيّة المتعاقدين من الباطن في إيطاليا تمثيل نقابي كجزء من اتفاقيات التفاوض الجماعي الوطنية، لكنّ أمازون تستغل الثغرات في هذه الأمور، حيث على السائقين أن يقبلوا مثلاً بأن تربطهم علاقات تعاقدية مباشرة، لا عمّالية مع أمازون، حتّى تقبل توظيفهم، ولطالما رفضت أمازون بشكل قطعي مناقشة ظروف عمل المتعاقدين من الباطن مع النقابات.

شملت مطالب الإضراب: خفض أعباء وساعات عمل السائقين، والتفاوض على المناوبات والجداول، والامتثال للوائح الصحة والسلامة المتعلقة بالوباء. تقول النقابات: إنّ 75% من عمّال أمازون للتوصيل البالغ عددهم 40 ألفاً في إيطاليا مشاركون في الإضراب، بينما زعمت أمازون بأنّ المشاركين مجرّد 10%.

تسبب الإضراب في تعقيد العمليات اللوجستية لشركة أمازون، وبتأخير عمليات التسليم لعدّة أيام، الأمر الذي دفع بوزير العمل والسياسات الاجتماعية الإيطالي إلى إجبار كلٍّ من الشركة والنقابات على التفاوض. يرى كثيرون في الحركة العمالية الإيطالية، بأنّ التحرّك العمّالي للتنظّم في الولايات المتحدة له بُعدٌ حاسم على قوّة عمّال أمازون في بقية أنحاء العالم. عبّر تارتاغليا، ممثّل القسم الدولي في CGIL، عن الأمر بشكل شعري: «التضامن الدولي في جيناتنا العمّالية».

الجهود العمّالية الدولية ضدّ أمازون ليست جديدة. حشدت UNI آلاف عمّال أمازون في أربع دول أوروبية للإضراب في يوم «الجمعة السوداء Black Friday» في 2018، تحت شعار «لسنا روبوتات». وفي 2015 تشكّلت منظمة «عمّال أمازون الدولية»

لهزيمة شركة «التبوّل في الزجاجات»

من عمّال من ستّ دول أوروبية واجتمعوا في ألمانيا. وفي 2020 وتحت شعار «اجعلوا أمازون تدفع» قام عمّال النقابات والمخازن والناشطون بالتوحّد في ائتلاف دولي لتنظيم الإضرابات والتوقّف عن العمل والتظاهر في كلّ من بنغلادش والهند وأستراليا وألمانيا وبولندا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

علّق النقابي الهولندي كاسبر غيلدربلوم في 2020: «أمازون قادرة على بناء قوتها من خلال العمل على المستوى الدولي دون مقاومة. علينا أن نعتمد إستراتيجية دولية لنتلاءم مع تنظيمها العابر للحدود». لكنّ جميع هذه التنظيمات العمالية كانت في مراحلها الوليدة كأفضل تقدير، وطالت بأقصى ما استطاعت مراكز التسليم. لكنّ العمل النقابي في بيسمر كان الأول في منشأة لأمازون منذ 2014، الأمر الذي قد يشير إلى نقطة تحوّل.

إثارة الجَلَبة

بدأت نقابة «تيمسترز الدولية» محادثات مع سائقي أمازون على طول الولايات المتحدة، حيث تعتبر أمازون التهديد الأول لوظائف أعضائها النقابيين البالغ عددهم 1,4 مليون عضو. في آيوا، تقوم تيمسترز بتنظيم مئات من عمّال مخازن أمازون وسائقي التوزيع في مراكز المدن الكبرى في الولاية. وفي سبيل تجنّب إغراقهم بانتخابات نقابية طويلة الأمد، فقد هددوا بالإضراب حتّى الحصول على الاعتراف بهم.

أكثر من ألف عامل في أمازون في بداية 2021 تمكنوا من الوصول إلى «نقابة متاجر الجملة والتجزئة RWDSU»، وسعوا مع رفاقهم للتنظّم محلياً من بالتيمور ونيوأورلينز وبورتلاند وأوريغون ودنفر وجنوب ولاية كاليفورنيا. في يوم أحد الفصح، توقّفت مجموعة من سائقي أمازون عن العمل في فرع روتشستر في نيويورك. أدّى الإهمال الذي تعاملت فيه الشركة مع الوباء إلى تسريع جهود تشكيل لجان عمّالية، حيث كان التنظيم في نيويورك وشيكاغو بمثابة مثالين بارزين للمقاومة التصاعدية.

تأسس «اتحاد الأمازونيين»– وهو تجمّع مستقل يقوده العمّال– في 2019 في شيكاغو أثناء الصراع من أجل الوصول إلى مياه الشرب، وتكييف الهواء في إحدى محطات تسليم أمازون. استخدمت المجموعة الأوضاع التي خلقها الوباء للفوز بتعويضات لعمّال الدوام الجزئي في المخازن. اتبعت المجموعة تكتيكات مباشرة حققت لها الفوز، مثل: احتلال مكاتب المدراء، والتوقف عن العمل والمقاطعة المنسقة مع نشطاء داعمين عرقلوا مغادرة الشاحنات للمخازن.

يقول أحد المنظمين في المجموعة: «لا تعترف أمازون بأنّها أجرت أيّة تغييرات كنتيجة لأفعالنا المنظمة، وهم يردون دائماً بأنّ مشاكل الإدارة هي التي أدّت إلى التغيير. لكنّنا جميعاً نعلم أنّ هذا حدث نتيجة أعمالنا، وهذا ما نسميه بالانتصار».

هذه التحركات العمّالية، رغم كونها صغيرة ومعزولة في الوقت الحالي، فهي تشكّل تهديداً لكونها تتضمن سيطرة العمّال على أماكن عملهم. يعتمد نموذج تعظيم أمازون لأرباحها بأيّ ثمن على الخضوع المطلق للقوى العاملة، وعلى العمالة زهيدة الثمن، وعلى الهيمنة بشكل كلي على أماكن العمل.

في منطقة كوينز في نيويورك، تقرأ عاملة أمازون إيرا بولوك أخبار «اتحاد الأمازونيين» في شيكاغو وساكرامنتو لأخذ العبر منهم. أسس عمّال فرع كوينز لجنتهم العمّالية، واتبعوا ذات التكتيكات التي اتبعها عمّال أمازون شيكاغو. كانوا فاعلين جداً ومثيرين للرعب لدرجة قيام الشركة باستخدام عملاء سابقين من المباحث الفدرالية لترهيب واستجواب العمّال الذين قادوا الإضراب.

يركّز العمّال في استهدافهم على الفقرة الأخيرة في سلسلة أمازون: مراكز التسليم. يجب تسليم الطرود التي تصل إلى هذه المراكز في ذات اليوم، وهو النموذج الذي تنافس فيه أمازون شركة وول مارت، حيث قد يؤدي تباطؤ العمّال في هذه الحلقة من السلسلة إلى إحداث اضطرابات تضع كامل خدمة التوصيل في حالة من الفوضى.

تقول بولوك: «ندرك نحن العمّال مدى قوتنا لكون الحاجة إلينا شديدة في هذه المرحلة، وندرك كذلك بأنّ الضغط لن ينجح عند مخزن واحد فقط، ولهذا علينا أن ننمو أكثر».

الاستفادة من السرعة

عوّدت أمازون مستهلكيها على سرعة الأداء. أكثر من 150 مليون إنسان اشتركوا بخدمة «أمازون برايم» ضمن سعيهم إلى الحصول على خدمة التوصيل بيوم واحد. دعونا نرى الآلية التي تعمل أمازون وفقها بشكل سريع: تبدأ العملية من مركز أمازون للتنفيذ، وهو أحد ثلاثة أنواع من مخازن أمازون، حيث يختار العامل طلبك ويضعه في صندوق. ثمّ يذهب صندوقك إلى نوع آخر من مخازن أمازون هو مركز الفرز. ثمّ ينقل صندوقك إلى نوع ثالث من مخازن أمازون هو مركز التوصيل. ومن هناك تقوم «أمازون فليكس» وهي متعاقد مستقل، أو «أمازون ديليفري» وهي متعاقد مستقل توظّف عمّالها الخاصين، بتسليم الطرود. تعتمد هذه العملية على شبكة متداخلة وسلسة من المخازن والعمليات اللوجستية.

عليهم أن يتمكنوا من إيصال هذه الطرود إلى مختلف أجزاء البلاد. يشبه هذا سلاسل توريد صناعة السيارات في الثلاثينات والأربعينات والخمسينات، حيث لم تكن هذه السلاسل تحتمل حدوث أيّ خلل. في عام 1936 أدرك العمّال في جنرال موتورز النفوذ الذي يتمتعون به في ميشيغان وكليفلاند وفلينت، فقاموا بالإضراب ضدّ أكبر شركة في العالم. كانت جنرال موتورز توظّف 250 ألف عامل، وكانت مصانعها مثل مخازن أمازون: أماكن عمل سيئة وكئيبة «العامل فيها أزهد ثمناً من أزهد أداة، حيث لم يُسمح للعامل حتّى بالذهاب إلى التواليت إن لم يجد بديلاً له».

على العمّال أن يركزوا على محطات التسليم كنقطة لخنق أمازون حيث لا يمكن الاستغناء عن العمّال والتعرّض للتأخير

ومثل أمازون اليوم، بدت قوّة جنرال موتورز أكبر من أن تتمّ مقارعتها. لكنّ عمال «اتحاد عمّال السيارات UAW» تمكنوا من تحديد نقطة لاستخدامها: الضعف في سلاسل التوريد في فلينت وكليفلاند، حيث تصنع جنرال موتورز هياكل سيارات شيفروليه وبويك وبونتياك وأولدسموبيل. وكما قال أحد المنظمين: «علمنا بأنّه حال تمكّننا من ربط هذين المكانين، ستركع جنرال موتورز». خلال ستّة أسابيع تمكن الاتحاد من إجبار جنرال موتورز على التفاوض، ليصبح الاتحاد على إثر ذلك أقوى نقابة أمريكية.

لهذا على العمّال أن يركزوا على محطات التسليم كنقطة لخنق أمازون، حيث لا يمكن الاستغناء عن العمّال والتعرّض للتأخير. لكن ليست هناك محطّة تسليم واحدة لديها القدرة على تركيع أمازون، ولهذا فالتنسيق على طول الولايات المتحدة وعالمياً سيكون ضرورياً. يرى بعض المنظمين والخبراء العماليين بأنّ هناك سابقة حديثة تشي بإمكانيّة مثل هذا التنسيق، هي التضامن بين نقابات عمّال الموانئ.

وفقاً لبيتر أولني، رئيس نقابة «ILWU» والمنظم النقابي راند ويلسون في دليل «تكاليف الشحن المجاني»، فبمثل نجاح الحركة العمّالية في التنظّم عند الواجهة البحرية من خلال استخدام إستراتيجيات دولية لإبطاء تدفّق بضائع الشحن البحري، يمكن لإستراتيجيات مماثلة أن تمنع أو تؤخّر تدفق توصيلات أمازون.

يقدّم إضراب عمّال الموانئ في تشارلستون في كارولينا الجنوبية عام 2000 مثالاً ممتازاً. نظمت نقابة «ILAL» المحليّة اعتصاماً كاحتجاج على خطّ الشحن الذي يستخدم عمّالاً غير منظمين نقابياً. واجه العمّال– بغالبهم من السود– قوات الشرطة الذين استخدموا الحوامات والمدرعات. جذبت هذه المعركة اهتمام ودعم عمّال الموانئ على الساحل الغربي، الذين جمعوا الأموال لإطلاق سراح عمّال تشارلستون من السجن. ثمّ جذب هذا اهتمام عمّال الموانئ في إسبانيا الذين قالوا «إن استخدمت السفن عمّالاً غير نقابيين في كارولينا الجنوبية، لن نقوم بإفراغها في إسبانيا».

كانت استجابة العمّال في إسبانيا حاسمة في انتصار عمّال الموانئ الأمريكيين، فقد أعادت أرباب العمل إلى طاولة المفاوضات.

التضامن الدولي وعرقلة مراكز التسليم هي إستراتيجيات متكاملة بعضها مع بعض. عندما أعلن عمّال أمازون الألمان الإضراب في 2013 كمثال، فتحت أمازون على الفور وبشكل طارئ ثلاثة مراكز تنفيذ على الحدود الألمانية في الجانب البولندي. لكي نتمكن من مقارعة تكتيكات شركة أمازون المستخدمة لضرب التنظيم النقابي، يجب علينا ألّا نترك لهم ملاذاً آمناً يهربون إليه فيقسموا العمّال ويستغلونهم.

في بعض الأحيان يُبنى التعاون الدولي في تكوين القوّة العاملة نفسها. فمثلما تتحرّك أمازون حول العالم مهددة باجتياح كلّ حلقة في سلسلة التوريد العالمية وإخراج المنافسين، فهي تساعد في حشد القوى العاملة للمساعدة بخلق إستراتيجيات امتياز للعمّال للتوحّد ومقارعة هذه الهيمنة.

■ بتصرّف عن: A Worldwide Workers Revolt Against Amazon Has Begun

ضغط العقدة الثقافية كرأس لجبل الجليد

إن قانون التناسب بين البنيتين الفوقية والتحتية في المجتمع يفرض نفسه دائماً، وهو يفيدنا اليوم لفهم التناقضات العاملة في البنية الرأسمالية مركزاً وأطرافاً، قوى متراجعة كانت أم صاعدة. التناقضات التي قلّما تلقى التركيز، ولكنها حاضرة في ممارسة الأجهزة الفوقية للدول على مختلف مواقعها في البنية الرأسمالية العالمية.

■ د.محمد المعوش

إشارات مختلفة

صرّحت الناطقة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروف أمس السّبت أن القيم الغربية ليست سوى «قيم الشمولية الليبرالية»، في إشارة إلى مواقف وممارسات تحالف أنظمة الغرب «الديمقراطي» تجاه الدول الأخرى وتحديداً روسيا والصين. فيما أشار الرئيس الصيني سابقاً في المؤتمر الوطني الـ19 للحزب الشيوعي الصيني «2017» على ضرورة أن تقود الماركسية السياسة الأيديولوجية والثقافية القيميّة والمعنوية للصين والشعب الصيني مع تعزيز القيم الاشتراكية ارتباطاً بالثقافة الصينية التقليدية، في إشارة إلى التطور المستمر والمتسارع في حاجات المجتمع الصيني الثقافية والروحية في إطار ما يسميه التقرير بـ «التكامل الخماسي» «البناء الاقتصادي- البناء السياسي- البناء الثقافي- البناء الاجتماعي- البناء الحضاري الإيكولوجي». بينما كان الرئيس الروسي قد أشار في نهاية العام 2019 في اجتماع في عشق آباد «عاصمة تركمانستان» لمجلس رؤساء رابطة الدول المستقلة «والتي تضم 12 دولة من الفضاء السوفياتي السابق هي روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا ومولدوفا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وأوزباكستان وكازاخستان وطاجكستان وقرغيستان» بأنه لا يجب اعتبار الليبرالية هي النمط الثقافي الأوحد الذي لا منازع له، ولا يجب فرضه على الجميع في تعارض مع مصالح السكان، فلا يكون هناك هزات داخلية في المجتمعات، مؤكداً على ضرورة عدم التخلي عن التقاليد الثقافية الراسخة منذ قرون لروسيا والدول داخل الرابط، والتي يجب الدفاع عنها والتمسك بها.

التناسب والمواجهة

إن النماذج المذكورة أعلاه هي دلائل عن ضغط الملف الثقافي القيمي «الذي هو بالنهاية نمط الحياة المعاش والممارسي» على الملف السياسي الذي لا يمكن فكّه عن سياق المواجهة التي تخوضها الدول ضمن المنظومة الرأسمالية الإمبريالية. وهذه الإشارات دليل آخر على ضرورة طرح قضية نمط الحياة وما يقوم عليه من قيم ومعانٍ وأهداف بشكل أوضح على بساط البحث إلى جانب البحث الاقتصادي- السياسي- العسكري. فالتناقض الذي يجب تحديده هنا، والذي طالما تمت الإشارة إليه، هو أن اقتصاد السوق في دول المركز كما في دول الأطراف فرض قيم الليبرالية بشكل ضروري. فاقتصاد السوق القائم على الإنتاج البضاعي، ونمط العمل المأجور، في ظل غياب المشاريع السياسية التي تحشد الشعب بشكل مباشر، أي حيث يغيب التنظيم الشعبي المباشر في العلاقة مع جهاز الدولة، وارتباط مشروع المجتمع السياسي بحياة الفرد اليومية ودوره في هذا المشروع. كل ذلك يفرض استتباع الأفراد إلى قيم هذا السوق والفردانية إلى حد ما. فطالما تغيب السردية الاشتراكية أو الجماعيّة العامة بالمعنى الممارسي المباشر، وليس فقط وجودها على مستوى ممارسة مصالح الدولة الوطنية القوميّة الإستراتيجية «كما يمكن النظر إليها اليوم في كل من روسيا والصين التي يحمل خطابها بشكل غالب ملامح المواجهة الخارجية»، فإن سردية الليبرالية هي التي تهيمن. وهذا يمكن ملاحظته في المجتمعات المذكورة، من حيث الأهداف المرسومة للأفراد المحددين في حياتهم اليومية، وتطلعاتهم، ونظرتهم إلى موقعهم ومستقبلهم والقيم التي حولها تتطوّر قصة حياتهم كما هم ينظُرون إليها.

ليس خافياً أن التقرير الذي قدّمه الرئيس الصيني يحمل ملامح مادية تتجاوز الطرح الثقافي الفوقي المجرد

حلّ التنافض

إن الليبرالية ثقافياً بهذا المعنى هذه محمولة مادياً على نمط الحياة الاستهلاكي الخاص باقتصاد السوق بشكل مباشر، وقيم هذا النمط الفردانية التي يغيب فيها دور الفرد المنتج الإبداعي بالمعنى الاجتماعي، حيث تطغى فكرة السعادة الاستهلاكية على السعادة الإنتاجية الإبداعية المرتبطة مباشرة بمصالح الكلّ. أي مصالح تقدم المجتمع وتطوره على كل الصعد العلمية والبيئية والفنية والاقتصادية... وهكذا، فإن الاقتصاد هو حصان طروادة لليبرالية الثقافية. فالحاجات التي يخلقها المجتمع الحالي يطرح حاجة لمشروع ثقافي ونمط حياة تأتي الليبرالية كسردية خاصة للأهداف وإرضائها لتسدّه. ولهذا فإن الدول التي تطرح قضية مواجهة الليبرالية ثقافياً وتقديم مشروع ثقافي بديل تسميه الصين النمط المدفوع بالقيم الاشتراكية والماركسية، وتسميه روسيا النمط الثقافي الخاص التقليدي في اندماجه مع مصالح المجتمع والسكان، تواجه مسألة التناسب بين البنية الفوقية والتحتية. فمواجهة الليبرالية يقتضي تجفيف منابعها التحتية على مستوى «البراكسيس» أو الوجود الممارسي للأفراد. هذا الوجود النابع من علاقات الإنتاج وما يستتبع عنها من علاقات حقوقية وأدوار اجتماعية.

وهذا لا يمكن حلّه بقرارات فوقية وخطط أيديولوجية معزولة متعارضة مع الوجود المادي الحالي للدول التي ترفع لواء هذا المشروع الثقافي المعادي لليبرالية.

ملامح بديلة

ليس خافياً أن التقرير الذي قدّمه الرئيس الصيني في المؤتمر الوطني المشار إليه يحمل ملامح مادية تتجاوز الطرح الثقافي الفوقي المجرد. فأشار إلى تعزيز الدور الإبداعي للطاقات البشرية الصينية علمياً وفنياً واقتصادياً... وأشار إلى أهمية التنمية المتمحورة حول الفرد، لناحية تعزيز الصحة الجسدية «مثال دعم ممارسة الرياضة واللياقة البدنية» والعقلية ورفع شعار «سعادة الشعب». ولكن هذا يبقى تعزيزاً لعناصر ضمن بنية اقتصاد السوق الحالي الاستهلاكية. بينما يجب إجراء تعديلات على مستوى البنية لا على مستوى عناصر ضمن البنية. فالتعديل في العناصر يفقد معناه النوعي إذا ما حصل ضمن بنية تفرض هي نمطها الممارسي الأقوى على العناصر.

إن حلّ هذا التناقض يبدو أنه الذي يفرض نفسه في هذه المرحلة، كونه يبدو أنه عملياً صار مركز العقد والتناقضات الأخرى، أي إنه ممثل لباقي التناقضات، التي تعني بما تعنيه تغيير علاقات الإنتاج نفسها، حيث لم يعد يكفي تغييرات في مستوى الرفاه المادي الاقتصادي كمياً. فالمشاريع الثقافية البديلة «اشتراكية الطابع القادرة وحدها على مواجهة خطر الليبرالية الفردانية» هي تعبير عن تغيير نوعي ضمن نمط الحياة، لا مجردَ تعديلات كميّة في الحاجات «رفع مستويات الصحة والغذاء والأمن والطاقة»، بل انتقالاً نوعياً لكيفية تحقيق الحاجات المجرد على مستوى الأهداف الوجودية ومعاني الحياة نفسها.

الصراع في مدارس تكساس

وقع حاكم ولاية تكساس الأمريكية قانوناً يمنع المعلمين بموجبه التحدث عن «العنصرية» في مدارس الولاية. وحسب الحاكم، لا توجد في مدارس تكساس عنصرية أو تمييز أو عنصرية رأسمالية. وأية أحداث جارية قد تكون مثيرة للجدل.

■ قاسيون

ويفرض هذا القانون، على المعلمين في المدارس العامة من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر منع التحدث عن الأحداث الجارية أو السياسة العامة أو القضايا الاجتماعية التي تعتبر مثيرة للجدل.

الملاحظ في نصوص القانون، أن الحاكم الذي يدعمه الجمهوريون يعاملون المعلمين بصفتهم أفراداً، بينما يتحرك المعلمون في تكساس من الأسفل ويعملون بصفتهم مجموعاً، وهذا بالضبط ما يخيف هذا الحاكم الجمهوري، وليس القانون المثير للجدل الذي وضعه على واجهة الأحداث لتغطية قضايا أخرى بدأت تنضج في الشارع الأمريكي. كما منع القانون التحدث عن العبودية وربطها بتأسيس الولايات المتحدة كأمر محوري.

صورت وسائل الإعلام الكبرى هذا القانون كالتالي: دعمه كل الجمهوريين، ويقف الديمقراطيون على رأس منتقدي القانون! وكأن الكل القديم ما زال كلاً حتى اليوم؟

بينما في الواقع هذا القانون، وأسلافه من السياسات المشابهة، يهدف لإدامة التقسيم القسري لمن هم في الأسفل إلى ملونين وبيض وسود في محاولة لمنع التجميع الذي يحدث في الأسفل خلال الإضراب والاحتجاج.

اعتبر المعلمون هذا القانون هجوماً جديداً على حرية التعبير، ومحاولة لتزوير التاريخ، وإعادة كتابة رواية العبودية ورواية حركة الحقوق المدنية والحركة العمالية عموماً.

من جهة أخرى، شهدت مدينة تكساس خلال الشهر الحالي العديد من الإضرابات العمالية التي يشارك فيها عمال النفط «تيكسون» وعمال المستشفيات والتمريض والبنوك والبناء والمطاعم والمناجم من أجل الأجور والحقوق العمالية الأخرى.

وارتفعت نسب البطالة في تكساس إلى الضعف خلال عام واحد فقط، وحسب الأرقام الرسمية ارفعت النسبة من 3,7% إلى 6,8%، ويبدو أن خطبة الحاكم التي قال فيها: الكادحون في طليعة جدول أعمالنا، لا تجد من يصدقها بين العمال. كما أضطر المشرعون في الولاية إلى تقديم قوانين جديدة للبطالة والرعاية الصحية وتعويضات العمال ورفع الحد الأدنى للأجور على مستوى الولاية إلى 7,25 دولاراً للساعة الواحدة حسب جريدة تكساس تريبيون، بينما تطالب الإضرابات بـ 15 دولاراً منذ أعوام.

أخبار ثقافية

استعادة آثار مصرية

استعادت مصر 114 قطعة أثرية تنتمي للحضارة المصرية القديمة في عصورها المختلفة، كانت مهربة إلى فرنسا. وذكرت وسائل الإعلام أن وفداً مصرياً يضم ممثلي النيابة العامة والمجلس الأعلى للآثار تسلم 114 قطعة أثرية في فرنسا تنتمي غالبتها إلى الحضارات المصرية القديمة. واستطاعت الجهات المصرية المذكورة استرداد تلك القطع، بعد وقف كافة إجراءات عرضها للبيع أو التعامل عليها. وباشر الوفد المصري إجراءات معاينة وفحص وجرد واسترداد القطع الأثرية تمهيدا لنقلها إلى القاهرة. ويذكر أن التراث التاريخي والثقافي المصري تعرض إلى نهب كبير منذ عصر الاستعمار.

على قائمة الآثار المهددة

قد تدرج منظمة اليونسكو مدينتي البندقية وبودابست على قائمة آثار التراث العالمي المهددة. وجاء في وسائل الإعلام أن التأثير السياحي كان أحد الدوافع الرئيسية التي جعلت اليونسكو تقدم طلباً إلى الأمم المتحدة لإدراج البندقية على قائمة الآثار المهددة من التراث العالمي. وتدعو اليونسكو بصورة خاصة إلى منع السفن السياحية كبيرة الإزاحة من دخول خليج البندقية. كما جرى إعلان حظر في وقت سابق على دخول السفن السياحية إلى الخليج. ويذكر أن مدينة البندقية قد أدرجت على قائمة التراث العالمي منذ العام 1987، وما زالت السفن الكبيرة تدخل خليج البندقية.

كانوا وكنا

تصاعد نضال عمال النسيج في حلب سنوات 1950–1957 في سبيل زيادة الأجور وحق التنظيم النقابي، وخاضوا إضرابات متواصلة ضد التسريح التعسفي من العمل وساعات العمل الثمانية ومنع استيراد البضائع الأجنبية، كما شكلوا «مجلس عمال النسيج في حلب» لقيادة حركة العمال في جميع مصانع النسيج الحلبية. في الصورة: عمال إحدى مصانع النسيج الشهيرة في حلب عام 1954.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/06/27» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الإعلام العربي: صراع وشجار المتناقضات..

تجد وسائل الإعلام كما يبدو غواية في اختيار من تعتبرهم «أضداداً» أو أشخاصاً من تيارات فكرية وسياسية مختلفة، لتضعهم أمام عدسات الكاميرا كي يتفرّج الجمهور عليهم وهم يتشاجرون ويختلفون ويغضبون على الهواء. ورغم الشعبية الظاهرية لهذا النوع من البرامج تبقى قيمتها المعرفية والسياسية موضع شك.

■ نور ابو فرّاج

الاتجاه المعاكس

يُعد برنامج الاتجاه المعاكس، من تقديم فيصل القاسم، الذي بدأ عرضه على قناة الجزيرة قبل 21 عاماً المثال الأبرز في العالم العربي على هذا النوع من البرامج. وعندما بدأ عرض هذا البرنامج للمرة الأولى في التسعينيات، كان وضعُ أشخاص- ينتمون في الظاهر لتيارات مضادة سياسية ودينية وفكرية، وجمعهم في مكان واحد وجهاً لوجه- أمراً جديداً بالنسبة للمشاهد العربي الذي اعتاد أن يظهر أحد الأطراف على القناة الإعلامية كي يسب ويلعن طرفاً آخر غيبياً. وبالتالي تحوّل حضور الشجار المتلفز إلى طقس أسبوعي تنتظره شرائح واسعة من الجمهور العربي.

هذا وتذهب التقييمات والانتقادات التي كُتبت حول البرنامج للقول بأنه «نجح في كسر التابوهات، وأثار قلق الكثير من الزعماء العرب»، لكن الادعاء السابق، كما يبدو، يحتمل قدراً كبيراً من المبالغة، ويدخل ضمن نطاق الدعاية المضخّمة الخاصة بالبرنامج والقناة.

عصر جعفر توك

قبل سنوات قليلة بدأت «دويتشه فيله» القناة الألمانية الناطقة بالعربية، عرض برنامج «جعفر توك» الذي يقدمه المذيع جعفر عبد الكريم، الألماني من أصولٍ لبنانية.

يشابه جعفر توك الاتجاه المعاكس في مبدأ «الجمع بين التضاد»، لكنه يختلف عن الأخير بعدة مناحٍ. بدايةً يمتاز جعفر توك بالجدة والعصرية واستخدام وسائط الاتصال والتقنيات الحديثة لعرض الإحصاءات والتقارير التي قد تذكر في سياق كل حلقة. كما وأن جعفر توك موجه أيضاً وبصورة مباشرة للشباب العربي حصراً، في حين كان الاتجاه المعاكس يستهدف فئةً عمريةً أكبر.

لكن منبع الاختلاف الأساسي بين البرنامجين يكمن في الموضوعات التي يتم طرحها، ففي حين يستأثر الاتجاه المعاكس بنقاش الملفات الشائكة والحساسة، سياسية كانت أم فكرية أم دينية. يهتم جعفر توك بكسر ما يعتبره «تابوهات ثقافية واجتماعية» وتأتي في قائمة أولوياته قضايا المثلية الجنسية، والاختلافات الدينية والقومية، وقضايا، كالتصدي للعنصرية والتعصّب والتخلّف. وبالتالي فجعفر توك أتى للمشاهد العربي بـ «مهمة تنويرية»، بحيث يبدو جلياً أن البرنامج ومقدمه، ومن خلفه القناة ككل، تمتلك قناعات مسبقة عن المجتمعات العربية، كمجتمعات مغلقة ومتعصبة ومتأخرة ثقافياً، وبالتالي تختار أسلوب العلاج بالصدمة، عبر تعريض هذه المجتمعات لما يخالف قناعاتها. في الوقت الذي يشبه فيه الاتجاه المعاكس، رغم مساوئه، طبيعة المجتمع الذي خرج منه، يأتي جعفر توك كي «يُحضّر العرب»، ويعلمهم فن الحوار والاستماع للرأي الآخر واحترامه.

يرى البرنامج أن مشكلة المجتمعات العربية ثقافية في المقام الأول ويعتبر قبول القيم الغربية كما هي المحدد في الانفتاح والتحضّر

ولتكريس قوانين التحاور يخصص المذيع زمناً مماثلاً لكل ضيف، ويحاول أن يراعي تخصيص فرص مماثلة لبدء الكلام والإجابة عن الأسئلة. وبالرغم من كل ذلك، نادراً ما يشعر المشاهد بأن أحداً قد احترم أحداً في الحقيقة، ومع هذا فالنقاشات غالباً ما تنتهي بعبارات من قبيل: «هذا رأيك وأنا احترمه».

يصر برنامج جعفر توك على أجندته، ونراه مثلاً يستضيف رجلاً تزوّج 12 امرأة مقابل ناشطة حقوقية في مجال حقوق النساء، أو يضع في المواجهة شخصاً متحولاً جنسياً مقابل شخص يرفض تقبّل المثلية، أو يناقش في حلقة أخرى الرسومات الكاريكاتيرية التي يراها البعض مسيئة للإسلام، ويستضيف أناساً يوافقون هذا الرأي أو يخالفونه. في حين يعالج أيضاً قضايا، مثل: التبني وتجميد البويضات وزواج القاصرات. واللافت أيضاً: أن طبيعة المشاهد- الذي تضمها تقارير البرنامج والريبورتاجات المعروضة ضمنه- أجرأ من حيث صورتها ومضمونها عما يظهر عادةً في تقرير تلفزيوني.

شخصية المذيع كعامل جذب

شكلت شخصية فيصل القاسم لوقت طويل عامل جذب لبرنامج الاتجاه المعاكس، سواء أحبه الجمهور أم كرهه، فالمهم هنا أن يمتلك المذيع شخصية طاغية ومتفرّدة. ولذلك لطالما استمتع الجمهور بردود فعل القاسم وانفعالاته المبالغ بها، ولكنته التي تنفلت منه أحياناً حينما يغضب. كما أن صوته الحاد المرتفع كان أيضاً سمة تميّزه. وعلى المقلب الآخر، لجعفر أيضاً سمات خاصة، قوامها قوة الشخصية والصوت المرتفع لكن المضبوط، وحدّة الملامح التي تشي بالانفعال، كما أن جعفر كثيراً ما يتخذ وضعية المحقق، بحيث يستنطق ضيوفه ويؤنبهم، وكثيراً ما تشي حركات جسده بالتعالي والشعور بالتفوق على بعض ضيوفه، وتحديداً ما إذا كان يختلف معهم في الرأي. وهذا يحيلنا إلى نقطة مهمة أخرى؛ فرغم كل الجهود المبذولة للتظاهر بالحياد، لكن موقف القناة، ممثلاً بجعفر نفسه، معلنٌ ومصطفٌ مسبقاً مع أحد الأطراف.

ترتيب التناقضات حسب الأهمية

يمكن بداية فهم الدوافع الإعلامية، أو التسويقية، وراء هذا النوع من البرامج، فالحلقات لا يمكن أن تكون باردة، وما إن يعلو الشجار، وترتفع الأصوات حتى ينشدّ انتباه المتابع ويصبح مهتماً بمعرفة مصير الحوار، ومن ستكتب له الغلبة في الحرب الكلامية. كما أن هذا النوع من البرامج استعراضٌ للكراهية حتى لو كانت ضمنية، بين أطراف ترفض بعضها بعضاً، وهذا أيضاً مُغرٍ للمشاهد.

وهُنا، لا يجب التقليل من أهمية استضافة التيارات المتعارضة على طاولة حوار، فأحياناً ما يكون جمع هؤلاء في مكانٍ واحد مكسباً حقيقاً. وبالتالي فالنقاش لا يهاجم فكرة «الجمع بين المتناقضات» من حيث المبدأ، بل ينتقد السطحية والاختزال التي يتم فيها حصر فكرة التناقضات ضمن خانات: «أبيض» و«أسود» و«خير» و«شرير». وفي حالة جعفر توك تحديداً، هناك خطورة تتعلق بترتيب أولويات المشاهدين العرب حول التناقضات والنقاط الخلافية التي يجب التفكير بها أولاً، فالبرنامج يرى أن مشكلة المجتمعات العربية، ثقافية في المقام الأول. ويعتبر قبول القيم الغربية، كما هي، المحدد في الانفتاح والتحضّر.